

Distr.: General
15 August 2022
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والأربعون

18-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان
1/5 و 21/16*

إكوادور

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- في عام 2021، صدقت إكوادور على تعهدها بالامتثال للالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، من خلال تقديم التقرير الطوعي لمنتصف المدة، متابعاً لتوصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.
- 2- ولإعداد هذا التقرير، جمعت المعلومات ذات الصلة مع الوظائف الخمس للدولة من خلال منصة "سيديريتشوس" (SIDERECHOS)⁽¹⁾، التي تشكل آلية التنسيق في البلد⁽²⁾.

ثانياً- المسائل الناشئة

ألف- كوفيد-19

- 3- بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية، أعلنت الإكوادور حالة طوارئ صحية وطنية في 11 آذار/مارس 2020 وفعلت اللجنة الوطنية لعمليات الطوارئ⁽³⁾ التي تصدر بصورة دائمة تدابير صحية وتقارير إحصائية عن الوضع.
- 4- ومن بين التدابير التي اتخذها رئيس الجمهورية لحماية رفاه الناس على الصعيد الوطني وضمان التباعد الاجتماعي⁽⁴⁾ ما يلي: حالة الطوارئ، وعمل الموظفين غير الأساسيين عن بعد، والتعليم من المنزل، وإغلاق الحدود، وتعليق الأحداث الجماهيرية.
- 5- وفي 18 حزيران/يونيه 2021، أطلقت الخطة الوطنية للتطعيم من كوفيد-19⁽⁵⁾ (الخطة 100/9) التي كانت تهدف إلى تطعيم 9 ملايين شخص في 100 يوم، مما يسلط الضوء على أولوية الحكومة الوطنية المتمثلة في ضمان الصحة الشاملة والوصول المجاني إلى اللقاحات.
- 6- وكجزء من هذه الخطة، أعطي ما مجموعه 35 168 849⁽⁶⁾ جرعة، مع إعطاء اهتمام ذي أولوية للفئات الضعيفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نفذت الدولة عملية تطعيم بنهج متعدد الثقافات في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من قومية الورياني الواقعة في المنطقة الحرام تاغاري - تارومينان⁽⁷⁾، وكذا حملات تطعيم في مراكز الاحتجاز الـ 36 على الصعيد الوطني.
- 7- وينعكس نجاح خطة التطعيم 100/9 في الحد من إشغال مستشفيات النظام الصحي الوطني، والحد من دخول المستشفيات ومن الحاجة إلى وحدات العناية المركزة من كوفيد-19، مما سمح بالشروع في إعادة التنشيط التدريجي للاقتصاد الوطني.

باء- أزمة السجون

- 8- يواجه النظام الوطني لإعادة التأهيل الاجتماعي أزمة هيكلية تتسم بما يلي: '1' زيادة متسارعة في عدد نزلاء السجون كظاهرة متعددة الأسباب، و'2' الأمن داخل السجون، و'3' الافتقار إلى سياسات فعالة لمنع الجريمة وإعادة التأهيل الاجتماعي، و'4' ظروف الاحتجاز المتردية⁽⁸⁾. واستجابة لذلك، أمرت الحكومة الوطنية بتعبئة الموارد اللازمة، والتنسيق بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة من أجل تعزيز واستتباب النظام، ومراقبة مراكز الاحتجاز داخلياً وخارجياً. وإضافة إلى ذلك، منحت عفواً للمحرومين من الحرية، مما قلل من الاكتظاظ من 26,75 في المائة إلى 8 في المائة.

- 9- وتكمن أولوية الدولة في تغيير النهج العقابي في مراكز الاحتجاز نحو نهج قائم على حقوق الإنسان وإعادة التأهيل الاجتماعي. ولهذا السبب، جرت في 21 شباط/فبراير 2022 المصادقة على السياسة العامة للتأهيل الاجتماعي للفترة 2022-2025⁽⁹⁾، وهي سياسة تم وضعها بطريقة تشاركية مع الأشخاص المحرومين من حريتهم وأسرهم والأوساط الأكاديمية والمجتمع، وتقتصر 12 محوراً للعمل و65 بعداً و308 خطوط إجراءات محددة. والهدف من هذه السياسة هو السعي إلى إعادة تأهيل الأشخاص المحرومين من الحرية والأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- 10- وأخيراً، اعتباراً من آب/أغسطس 2022، سيبدأ تعداد السجون الذي سيسمح بالحصول على معلومات حقيقية عن عدد الأشخاص المحرومين من حريتهم ووضعهم الاجتماعي الديموغرافي من أجل اتخاذ قرارات من شأنها أن تحول النظام الوطني وحياة هذه الفئة ذات الأولوية.

جيم- العنف الجنساني

- 11- وفقاً لثاني "مسح وطني للعلاقات الأسرية والعنف الجنساني ضد المرأة" (2019)، فقد تعرضت 64,9 في المائة من النساء في إكوادور لنوع من العنف⁽¹⁰⁾ الجنساني⁽¹¹⁾، وهو وضع تقاوم خلال فترة الحجر الإلزامي (من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2020) حيث تم الإبلاغ عن 51 630 مكالمة طوارئ بسبب العنف العائلي.
- 12- وعدلت إكوادور النظام الوطني الشامل لمنع العنف والقضاء عليه، ونفذت بروتوكولات الرعاية والربط المشترك بين المؤسسات⁽¹²⁾ في سياق حالات الطوارئ، ووضعت حملة لمنع العنف ضد المرأة، وهي تقدم خدمات متواصلة ومنتكيفة مع واقع البلد بعد الجائحة.
- 13- وتوفر إكوادور على سبيل الدوام التدريب لموظفي الدولة وعامة المواطنين من أجل القضاء على العنف. وإضافة إلى ذلك، تولي اهتماماً لأضحايا العنف من خلال 45 نقطة حماية شاملة في الإقليم.

ثالثاً- تنفيذ توصيات الجولة الثالثة⁽¹³⁾

ألف- المسائل الشاملة

1- التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

التوصية 4-118

- 14- منذ عام 2003، أقيمت إكوادور على دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة⁽¹⁴⁾ لزيارة البلد وهي تمتثل لطلباتهم الحصول على معلومات. فمنذ عام 2020 إلى الوقت الحاضر، تم إرسال حوالي 190 تقريراً رسمياً.

التوصيات من 6-118 إلى 10-118

- 15- منصة "سيديريتشوس"⁽¹⁵⁾ هي الآلية الوطنية لتنسيق التقارير التي تسمح بتوحيد شبكة من جهات التنسيق من أجل إعداد التقارير ومتابعة التوصيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة العالمية. ومنذ إطلاق المنصة عام 2019، جرى إعداد 4 تقارير قطرية، وجرى بتنسيق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين تنفيذ عمليات لتعزيز قدرات جهات التنسيق وإعادة التأهيل المستمرة للمنصة.

-2 الإطار الدستوري والتشريعي

التوصية 118-7

16- صدقت إكوادور على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1969، ومنذ ذلك التاريخ أخذت الدولة على عاتقها التزاماً دولياً بتنفيذه. وتعكف إكوادور، بدعم من منصة "سيديريتشوس"، على إعداد التقرير الدوري السابع الذي يقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والذي سيبلغ فيه عن التقدم المحرز في الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن المقرر تقديم هذا التقرير في آب/أغسطس 2022.

-3 المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والعنف الجنساني

التوصية 118-13

17- المجالس الوطنية للمساواة هي المؤسسات المسؤولة عن مراقبة وتعزيز الحق في المساواة وعدم التمييز للأفراد والبلديات والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات والجماعات على الصعيد الوطني. وقد وضعت المجالس جداول أعمالها الوطنية حتى الفترة 2025، بأهداف واضحة تسمح بقياس أوجه التقدم وتأثير السياسات العامة في البحث عن مجتمع شامل للجميع.

18- وتواصل إكوادور تعزيز عمل المجالس وأدرجت في خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽¹⁶⁾ المساواة كركيزة أساسية للمحور الاجتماعي.

التوصية 118-15

19- يعتمزم جدول أعمال الفترة 2022-2025 الذي صاغه المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات أن يقضي على العنف والتمييز والإقصاء الاجتماعي والإثني والثقافي والهيكلي بجميع مظاهره، ولا سيما العنصرية، وتحقيقاً لهذه الغاية، يشجع تعميمه في القطاعين العام والخاص على السواء، وفي جميع مستويات الحكومة. وينفذ هذا المجلس عملية تهدف بالتفصيل بالمرسوم التنفيذي 060، الذي أنشأ الخطة المتعددة القوميات للقضاء على التمييز العنصري والاستبعاد الإثني والثقافي.

التوصية 118-16

20- عزز مجلس القضاء المساواة ومبدأ عدم التمييز من خلال عمليات التدريب. ففي عام 2020، عقدت حلقات عمل بشأن: كوفيد-19، والشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 (78 مستقيماً)؛ والمثلية الجنسية وجرائم الكراهية (93 مستقيماً)؛ والمساواة في الزواج (76 مستقيماً)؛ والتنوع الجنسي وجرائم الكراهية (73 قاضياً)؛ وتأثير التمييز على الصحة الشاملة للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى (70 مستقيماً). وفي عام 2021، نظمت دورات تدريبية حول: القوالب النمطية الجنسانية في مجال إقامة العدل في إكوادور (96 مستقيماً)؛ والقضاء والحكم من دون تحيز جنساني (148 قاضياً)، والعنف وتدبير الحماية (223 مستقيماً).

21- وتوفر النيابة العامة للدولة تدريباً مستمراً للمدعين العامين والأمناء والمساعدات والموظفين الإداريين. ونظمت حلقات عمل بشأن: أدوات التحقيق في الجرائم المرتكبة على أساس التمييز العنصري؛ وتحديث قانون الإجراءات للبلدان الأمريكية والسوابق القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والجوانب الاجتماعية المتأصلة في موضوع المنحدرين من أصل أفريقي؛ وجرائم الكراهية؛ وعدالة الشعوب الأصلية والدولة المتعددة القوميات.

التوصية 118-22

22- نفذ المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات خطة لتدريب ضباط الشرطة، ركزت على مسائل تعدد الثقافات وتعدد القوميات، كفلت تدريب 800 عامل.

23- ونظم المجلس الوطني للمساواة بين الجنسين 32 حملة اتصال بشأن حقوق المرأة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى، وكذا تدريب مؤسسات القطاعين العام والخاص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وقام بتدريب الشرطة الوطنية كجزء من برنامج التدريب الشامل.

24- وبين عامي 2020 و2021، نظم مجلس تنظيم وتطوير وتعزيز المعلومات والاتصالات 88 دورة افتراضية حول حقوق الفئات ذات الأولوية في الرعاية شارك فيها 31 676 شخصاً. كما قدم المساعدة التقنية إلى 7035 شخصاً بشأن المحتويات الخالية من العنف والتمييز. وإضافة إلى ذلك، نُفذت عدة حملات لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية والعنف⁽¹⁷⁾. وأخيراً، تنظم أمانة حقوق الإنسان، بوصفها رأس النظام الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة، حملات دائمة للتحميس والتوعية تستهدف المواطنين من أجل منع العنف والقضاء عليه. وإضافة إلى ذلك، نظمت دورات دراسية لفائدة مجالس الكانتونات المعنية بحماية الحقوق، ومجالس الكانتونات، والوحدات الداخلية التابعة لحكومات الحكم الذاتي اللامركزية؛ ونظمت الأيام الخالية من العنف كوسيلة لتوعية المواطنين من أجل تغيير أنماط السلوك.

التوصيات 118-121 و118-122 و118-123 و118-124 و118-129 و118-99 و118-119 و118-120

25- تشمل خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽¹⁸⁾ القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعترفت الدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين والدفاع عنها كأولوية وطنية، وكذا بتمكن المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الإطار، تمت زيادة ميزانية القضاء على العنف الجنساني من 4,7 ملايين عام 2020 إلى 24 مليون في الفترة 2022-2025.

26- وتعمل الحكومة الوطنية على تعزيز تنفيذ الخطة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة 2019-2025، والتي تشمل وجود سجل وحيد للعنف يسمح لجميع المؤسسات بالحصول على بيانات حقيقية عن العنف واتخاذ القرارات المناسبة للقضاء عليه.

27- وتم وضع السياسة العامة للاقتصاد البنفسجي: من أجل الحقوق الاقتصادية للمرأة ومنحها حياة خالية من العنف، وذلك للحد من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تمكينها⁽¹⁹⁾. وتلتزم الحكومة الوطنية بفتح 24 مركزاً بنفسجياً على صعيد البلاد. وهذه المراكز هيئات مشتركة بين المؤسسات لتنسيق الإجراءات الرامية إلى منع العنف والتصدي له وتوفير الرعاية في الوقت المناسب. وفي الوقت الحالي، من المعتم افتتاح 6 مراكز في هذا العام 2022.

28- ولدى إكوادور مبادئ توجيهية للتحقيق الشامل في حالات قتل الإناث والانتصاف الشامل للأشخاص المتضررين منها، بما في ذلك الحصول على قسائم قتل الإناث التي يستفيد منها الأطفال والمراهقون البيتامى.

29- ونفذت وزارة الصحة العامة عام 2021 أنشطة توعية للوقاية من العنف الجنساني وطرق الرعاية لصالح 138 619 مرتفقاً. وإضافة إلى ذلك، توفر رعاية صحية شاملة بصورة دائمة لضحايا العنف الجنساني، وفي عام 2021 قدمت الخدمات لصالح 19 962 مرتفقاً.

30- وتقدم أمانة حقوق الإنسان الرعاية الشاملة لضحايا العنف من خلال خدمات الحماية الشاملة التي سجلت خلال عام 2021 ما مجموعه 18 605 خدمات رعاية للنساء والأطفال والمراهقين ضحايا العنف المباشرين وغير المباشرين. وإضافة إلى ذلك، لأمانة حقوق الإنسان اتفاقات مع دور لإيواء النساء ضحايا العنف وأطفالهن.

التوصيات 32-118 و 125-118 و 131-118 و 127-118 و 132-118 و 133-118 و 135-118

31- وضع مجلس القضاء⁽²⁰⁾ خطة تدريب شاملة بشأن العنف لتدريب الموظفين القضائيين على معالجة حالات العنف ضد المرأة والطفل⁽²¹⁾، وقام بتكليف وحدات النظام الحاسوبي للإجراءات القضائية لأتمتة الإجراءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة⁽²²⁾. وفي عام 2020، أنشأ مشروع femicidios.ec، وهو آلية لجمع المعلومات من أجل الإبلاغ بطريقة مفصلة عن حالات قتل الإناث والوفيات العنيفة ضد النساء⁽²³⁾. وفي العام نفسه، أنشئت وحدتان قضائيتان متخصصتان في قضايا العنف الجنساني في مقاطعتي زامورا تشينشيبي وتونغوراهاوا. وإضافة إلى ذلك، تم تعزيز 55 وحدة قضائية باختصاصات في مجال العنف، من أصل 164 وحدة قضائية موجودة في البلد.

32- وقامت النيابة العامة للدولة بتدريب 8 899 موظفاً على البروتوكول الوطني للتحقيق في جرائم قتل الإناث وغيرها من الوفيات العنيفة للنساء والفتيات⁽²⁴⁾؛ وأتاحت نموذج الإبلاغ على الإنترنت عن حالات العنف الجنساني؛ ونظمت حملات وقائية على الصعيد الوطني. وخلال عام 2020، عالجت 45 914 شكوى بشأن الجرائم الجنسية والعنف الجنساني والعنف العائلي، وفي عام 2021 بلغ الرقم 865 50.

33- وفي عام 2020، قدم مكتب المحامي العام المساعدة في 21 661 حالة عنف جنساني وفي عام 2021 في 20 275 حالة. وفي 14 أيار/مايو 2021، نشر القانون الأساسي لمكتب المحامي العام، الذي يلزمه بتقديم رعاية متخصصة لضحايا العنف الجنساني، في إطار مبدأ العدالة المتخصصة⁽²⁵⁾. وللوفاء بهذه الولاية، قدم 124 مدافعاً عن حقوق الإنسان، من مجموع 735، الرعاية لحالات العنف الجنساني على الصعيد الوطني.

34- وقد تم التخطيط لتدابير الحماية على مستوى الكانتونات مع مجالس الكانتونات المعنية بحماية الحقوق، وعلى مستوى الأبرشيات في الحيازات السياسية، وكلاهما مختص بمنح تدابير الحماية الفورية، بما في ذلك بطاقات عدم الاقتراب⁽²⁶⁾.

التوصيتان 126-118 و 128-118

35- بُنيت الخطة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة 2019-2025 على أربعة محاور عمل: الوقاية، والرعاية، والحماية، والتعويض الشامل.

36- وتقود النيابة العامة للدولة التحقيقات في الجرائم الجنسية والعنف الجنساني العائلي. ولتحقيق في هذه الحالات، نفذت المبادئ التوجيهية لتطبيق بروتوكول أمريكا اللاتينية النموذجي للتحقيق في الوفيات العنيفة للنساء لأسباب جنسانية⁽²⁷⁾؛ والمبدأ التوجيهي للعناية الواجبة في التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنساني⁽²⁸⁾؛ والمبادئ التوجيهية للتحقيق وطلبات اتخاذ تدابير جبر شاملة في حالات قتل الإناث. وفي حالات الشكاوى المتعلقة بجرائم العنف الجنسي والعائلي، تطلب النيابة العامة للدولة إلى القضاة إصدار تدابير الحماية بشكل فوري⁽²⁹⁾.

التوصية 118-130

37- إكوادور بصدد وضع السجل الوحيد للعنف الذي من شأنه أن يسمح بتكثيف جميع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في سجل واحد وسيكون في متناول المؤسسات الـ 22 التي تشكل جزءاً من النظام الوطني للقضاء على العنف.

38- والمعهد الوطني للإحصاء والتعدادات مسؤول حالياً عن جمع البيانات الرسمية على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بالعنف الجنساني، تعود أحدث الإحصاءات إلى عام 2019 مع المسح الوطني للعلاقات الأسرية والعنف الجنساني ضد المرأة⁽³⁰⁾.

39- ولدى وزارة الصحة العامة نظم لتسجيل المعلومات عن الرعاية الصحية في جميع مؤسساتها، تشمل فئة الرعاية الصحية الشاملة لضحايا العنف الجنساني. وإضافة إلى ذلك، أعد المجلس الوطني للمساواة بين الجنسين الإصدار الرابع من سلسلة نساء ورجال إكوادور (Mujeres y Hombres del Ecuador en Cifras IV)⁽³¹⁾، التي تحتوي على مؤشرات جنسانية رسمية تعكس الحالة الراهنة للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى⁽³²⁾.

التوصيات 118-17 و 118-18 و 118-19 و 118-20

40- سعياً إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائم على أساس الميل الجنسي و/أو التنوع الجنسي/الجنساني، أمرت الحكومة الوطنية بإنشاء أمانة فرعية لشؤون التنوع كجزء من أمانة حقوق الإنسان. ومن خلال هذا الفضاء، يجري وضع خطة عمل أشكال التنوع، وهي سياسة عامة موجهة إلى تعزيز حقوق فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى، وُضعت بالتنسيق مع المجتمع المدني من خلال عمليات مشاركة فاعلة.

41- وأصدرت اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وثيقة الإجراءات الإيجابية لفائدة لأشخاص المتحولين جنسياً والمثليات، ونسقت مع وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من أجل إدماج فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى في برامجها وسياساتها للطوارئ الصحية المتعلقة بكوفيد-19⁽³³⁾. وحتى الآن، يتلقى 52 شخصاً من هذه الفئة نوعاً من سندات الحكومة.

42- وتم تدريب الموظفين العموميين على حقوق فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى، من خلال حلقات عمل للتوعية بشأن الإجراءات الموجهة إلى هذه الفئة في سياق الحرمان من الحرية وبشأن التنوعات الجنسية والجنسانية كجزء من مشروع منع العنف ضد النساء والفئات التي تعيش أوضاعاً هشة وتعزيز قدرتهن على الحصول على فرص العمل.

43- وأصدرت وزارة الصحة العامة دليلاً للممارسات الجيدة في مجال الرعاية الصحية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى ومواد تعليمية اتصالية ذات نهج يقوم على المنظور الجنساني وحقوق الإنسان لفائدة النساء المتحولات جنسياً. وفي عام 2021، نفذت 4 450 نشاطاً توعوياً استفاد منها 21 605 أشخاص. وفي عام 2020، قدمت الرعاية الطبية لـ 51 435 عضواً من فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى.

التوصية 118-21

44- يعاقب القانون الجنائي الأساسي الشامل على أعمال العنف المرتكبة ضد شخص بسبب هويته الجنسية أو ميله الجنسي بوصفها جرائم كراهية⁽³⁴⁾. ولمعالجة هذه الشكاوى، وضعت النيابة العامة للدولة المبادئ التوجيهية الموسعة للتحقيق في جرائم التمييز والكراهية. وخلال عام 2021، تم تلقي 384 شكوى بشأن أعمال الكراهية.

45- ومن العناصر الهامة التي تشجعها الدولة الوصول إلى العدالة من دون تمييز. وينص القانون الأساسي لمكتب المحامي العام على أن هذه المؤسسة مسؤولة عن توفير الرعاية القانونية المجانية لضحايا جرائم الكراهية والعنف الجنساني⁽³⁵⁾.

التوصيتان 118-34 و 118-35

46- اقترحت أمانة حقوق الإنسان أربعة مشاريع خرائط طريق من أجل '1' شجب ومساعدة حالات المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى، الذين تقدم لهم الخدمات في أماكن تشجع ممارسات إعادة التوجيه الجنسي؛ و'2' وضع إجراءات إدارية لإغلاق المنظمات التي تروج لما يسمى بعلاجات إعادة التوجيه الجنسي؛ و'3' رعاية الأشخاص ذوي التنوع الجنسي - الجنساني في حالات الطوارئ؛ و'4' توفير الرعاية في الوقت المناسب في حالات العنف و/أو التمييز ضد الأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والفئات الأخرى. وسيتم اعتماد هذه المشاريع مع الموافقة على خطة عمل التنوع الفترة 2021-2025.

-4 البيئة

التوصيات 118-25 و 118-26 و 118-85

47- تعزز خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽³⁶⁾ الاستخدام المستدام للموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ وحفظ النظم الإيكولوجية من خلال اعتماد سياسات صديقة في قطاعات الكهرباء والتعدين والمحروقات. ووزارة البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي هي المؤسسة التي تقود هذه الجهود على الصعيد الوطني⁽³⁷⁾، ويمكن تسليط الضوء على تعزيز المؤسسات العامة لتنفيذ اتفاقيتي استكهولم وميناماتا؛ وتفعيل مشروع "دعم الانتقال إلى التنقل الكهربائي خفيض الكربون في إكوادور"؛ وكذا إنشاء اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الجنسية وتغير المناخ.

48- وتعمل وكالة تنظيم ومراقبة الطاقة والموارد الطبيعية غير المتجددة على الحد من التعدين غير القانوني في البلد. وزاروما (Zaruma) هي واحدة من الأماكن التي منحت الأولوية باعتبارها تراثاً ثقافياً لإكوادور. وفي الفترة بين عامي 2017 وتششرين الثاني/نوفمبر 2021، تم إجراء 1 081 عملية تفتيش لمتابعة ومراقبة حقوق التعدين وتم تنفيذ 71 عملية ضد التعدين غير القانوني في هذا القطاع⁽³⁸⁾.

49- ومنذ عام 2019، عززت الإكوادور تنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، كجزء من الالتزام 4 من خطة عمل الحكومة المفتوحة الأولى للفترة 2019-2022⁽³⁹⁾. وفي 21 أيار/ مايو 2020، صدقت الإكوادور على اتفاق إسكاسو، لتصبح تاسع دولة تفعل ذلك. وتتولى وزارة البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي مسؤولية هذه العملية بدعم من المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

-5 التنمية

التوصيات 1-117 و76-118

50- في 20 أيلول/سبتمبر 2021، تمت الموافقة على خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁴⁰⁾، التي تشكل الدليل الأمثل لتصميم وتطبيق السياسة العامة في إكوادور⁽⁴¹⁾. وتتماشى هذه الخطة مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ولها 5 محاور برنامجية: اقتصادي، واجتماعي، وأخران متعلقان بالأمن المتكامل، وبالاتصال البيئي، ومؤسسي. وإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة 16 هدفاً تستجيب للأولويات الوطنية وتحدد 130 غاية.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

1- إقامة العدل والمحاكمة العادلة

التوصيات 36-118 و37-118 و38-118 و39-118 و40-118 و41-118 و42-118 و43-118 و44-118 و45-118 و47-118 و5-120

51- تتضمن خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁴²⁾ استقلالية الوظيفة القضائية وتسييرها الذاتي باعتباره هدفاً مركزياً للمحور المؤسسي⁽⁴³⁾. وإضافة إلى ذلك، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، نُشر القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للوظيفة القضائية⁽⁴⁴⁾ الذي يعزز استقلال القضاء الداخلي والخارجي، بما في ذلك إصلاح العقوبات المفروضة على الموظفين القضائيين على نحو ما أُوصيت به الدولة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

التوصيات 6-120 و7-120 و8-120 و9-120 و10-120

52- في 29 تموز/يوليه 2020، حلت المحكمة الدستورية⁽⁴⁵⁾ نطاق استقلال القضاء وقررت الدستورية المشروطة للمادة 109(7) من القانون الأساسي للوظيفة القضائية، في إشارة إلى التدليس أو الإهمال الواضح أو الخطأ الذي لا يغتفر في الإجراءات القضائية. وقضت المحكمة الدستورية بأن تطبيق هذه القاعدة مشروط بأنه قبل الشروع في تحقيق إداري في مجلس القضاء في حق قاض أو مدع عام أو محام عام، يصدر دائماً إعلان قضائي معلل على النحو الواجب عن وجود تدليس أو إهمال واضح أو خطأ لا يغتفر⁽⁴⁶⁾. وفي الحكم نفسه، حثت المحكمة الجمعية الوطنية على إصلاح القانون الأساسي للوظيفة القضائية. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، نُشر القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للوظيفة القضائية⁽⁴⁷⁾ الذي تضمن فيما تضمن من إصلاحات المعايير المشار إليها في قرار المحكمة الدستورية.

التوصية 49-118

53- توجد الحالات المحددة في تقرير لجنة الحقيقة قيد التحقيق من لدن مديرية حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين التابعة للنيابة العامة للدولة. ومنذ عام 2019، قامت هذه المديرية بمقاضاة عشر قضايا وتخطط لمقاضاة ثلاث أخرَ بحلول عام 2022.

2- الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال

التوصية 31-118

- 54- يجري تدريب الشرطة الوطنية باستمرار على مواضيع حقوق الإنسان واستخدام القوة⁽⁴⁸⁾ من خلال برنامج التدريب المستمر الشامل الذي يجري تنسيقه فيما بين المؤسسات. وفي عام 2020، تم تدريب 51 135 مقدم(ة) خدمة، وحتى أيلول/سبتمبر 2021 كان قد تم تدريب 45 074 وكيلاً.
- 55- وفي 7 حزيران/يونيه 2022، وافقت الجمعية الوطنية على مشروع قانون الاستخدام التدريجي للقوة، الذي يسعى إلى تنظيم الاستخدام السليم لها على أساس مبادئ المشروعية والضرورة والتناسب.
- 56- والنيابة العامة للدولة هي المؤسسة المسؤولة عن التحقيق في جرائم التجاوز في تنفيذ عمل من أعمال الخدمة⁽⁴⁹⁾. وفي عام 2020، تلقت 135 شكوى، توجد 112 منها في مرحلة التحقيق التمهيدي. وفي عام 2021، تلقت 92 شكوى، توجد 83 منها قيد التحقيق. ولديها حكم بالإدانة.

التوصية 46-118

- 57- يعد الوصول المجاني إلى العدالة والحماية القضائية الفعالة حقاً دستورياً وهدفاً⁽⁵⁰⁾ لخطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁵¹⁾. وتكشف إحصاءات عام 2020 أنه من بين إجمالي عدد القضايا التي تم إدراجها في النظام القضائي، هناك معدل حل يبلغ 84 في المائة⁽⁵²⁾. وفي العام نفسه، جهز النظام الوطني للوساطة والتحكيم التابع للوظيفة القضائية 37 259 قضية، مما أدى إلى استخدام أمثل للموارد بمقدار 9,21 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵³⁾. وقد جهز النظام الوطني لقضاء الصلح 7 945 قضية منذ إقامته، ولديه حتى الآن 423 قاضياً من قضاة الصلح على الصعيد الوطني⁽⁵⁴⁾.
- 58- ويكفل الدستور أيضاً المساواة في المعاملة أمام المحاكم، كما يعترف بحق كل فرد في أن يستمع إليه بشكل مناسب وعلى قدم المساواة في أي إجراء⁽⁵⁵⁾.

التوصية 48-118

- 59- تدير النيابة العامة للدولة التحقيق السابق للإجراءات والإجراءات الجنائية. ولضمان بذل العناية الواجبة في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، توجد مديرية لحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين تتولى مرافقة الضحايا وأفرقة الادعاء وإسداء المشورة لهم وتوجيههم. ولضمان استقلالها الداخلي والخارجي، وإدارتها التقنية والقانونية، لديها مديرية للشفافية تسمح للمواطنين بمساءلة التحقيق في القضايا بموضوعية والتزام بمدونة الأخلاقيات، ويتم انطلاقاً من مديرية الرقابة القانونية وتقييم أداء الادعاء تلقي الشكاوى المتعلقة بإجراءات المدعين العامين فيما يتصل بالإجراءات القانونية الواجبة.
- 60- وقام مجلس السلطة القضائية، من جانبه، من خلال المديرية الوطنية للوصول إلى خدمات العدالة، بتنفيذ مشروع الحد من الإفلات من العقاب وإعادة الإيذاء أثناء التحقيق في حالات العنف الجنسي ضد النساء والأطفال والمراهقين والمعاقبة القضائية عليها، حيث يوفر التدريب⁽⁵⁶⁾ المتخصص للموظفين القضائيين وكذا التجهيزات.

3- حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي

التوصيات 13-120 و 12-120 و 11-120 و 63-118 و 60-118 و 54-118 و 52-118 و 51-118 و 15-120 و 14-120

61- جرى إصلاح القانون الأساسي للاتصالات في 20 شباط/فبراير 2019⁽⁵⁷⁾، مما أدى إلى تحقيق أوجه تقدم من بينها إلغاء جريمة التشهير الإعلامي وإدراج مفهوم التنظيم الذاتي للاتصالات لضمان التوازن بين المسؤولية وحرية المعلومات.

62- وفي 25 مايو/أيار 2021، قدم الرئيس الجديد إلى الجمعية الوطنية⁽⁵⁸⁾ مشروع القانون الأساسي بشأن حرية التعبير والتواصل، الذي يسعى إلى أن يحل محل القانون الأساسي للاتصالات⁽⁵⁹⁾. وإضافة إلى ذلك، بموجب المرسوم التنفيذي 126⁽⁶⁰⁾، عدلت اللائحة العامة للقانون الأساسي للاتصالات السلوكية واللاسلكية حيث جرى تكييف الإجراءات الإدارية العقابية والرقابية مع مبدأي التناسب والمعقولية.

التوصيات 65-118 و 62-118 و 61-118 و 59-118 و 56-118

63- وضعت الدولة خطاً لضمان حصول الجميع على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وحتى حزيران/يونيه 2021، كانت خدمة الوصول إلى الإنترنت متاحة في 73 في المائة من الأبرشيات الحضرية والريفية من إجمالي 1 045. وبالنسبة لعام 2021، بلغت نسبة الأبرشيات التي لديها خدمة الوصول إلى الإنترنت من خط ثابت 91,02 في المائة، وبلغت نسبة تغطية السكان بخدمة الهاتف المحمول 92,46 في المائة.

64- ويعد محو الأمية الرقمية جزءاً من أولويات الدولة، ولهذا توفر وزارة الاتصالات ومجتمع المعلومات التدريب من خلال 861 مركزاً للمعلومات و25 مركزاً من مراكز المعلومات الكبرى الموجودة في 755 أبرشية على الصعيد الوطني. ومنذ تنفيذ هذا، تم تسجيل حوالي 31 936 058 خدمة و1 467 180 تدريب⁽⁶¹⁾.

65- ولدى إكوادور نظام لحماية الصحفيين والعاملين في مجال الاتصالات يتبع مجلس تنظيم المعلومات والاتصالات وتطويرها وتعزيزها. وفي الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، تم تقديم 62 تقريراً حول الهجمات على عمال الاتصالات، أبلغت النيابة العامة للدولة عن 14 منها.

4- حظر التعذيب

التوصيتان 33-118 و 9-118

66- يتولى مكتب المحامي العام⁽⁶²⁾، منذ عام 2011، مسؤولية الآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي عام 2020، أجرى رسداً لمراكز إعادة التأهيل الاجتماعي من خلال اجتماعات مع السلطات ومنظمات المجتمع المدني. وخلال عام 2021، أجرى 14 زيارة إلى مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد.

67- وفي تموز/يوليه 2020، تمت الموافقة على لائحة النظام الوطني لإعادة التأهيل الاجتماعي⁽⁶³⁾، التي تعين مجلس إدارة الوكالة الفنية كجهاز إدارة⁽⁶⁴⁾، موثمة بين العديد من مؤسسات الدولة المسؤولة عن التعليم والصحة والعمل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافة والرياضة وحقوق الإنسان. ويتألف مجلس الإدارة أيضاً من مكتب المحامي العام؛ ويرأسه مندوب عن رئيس الجمهورية⁽⁶⁵⁾.

68- وتُقدِّم السياسة العامة للتأهيل الاجتماعي للفترة 2022-2025⁽⁶⁶⁾ تعزيز الآلية الوطنية لمنع التعذيب وكذلك العمل المنسق بين مكتب المحامي العام والمؤسسات الأخرى التي تشكله.

5- حق التصويت

التوصية 50-118

69- لضمان الحق في التصويت، تم التوقيع على اتفاقات مع مؤسسات عامة وخاصة بسرت التصويت من البيت على الصعيد الوطني. وفي الانتخابات الأخيرة، كان 653 شخصاً مسجلين في هذه الآلية. ومن خلال حملة "لهم الحق في التصويت" (Tienen Derecho a Votar)، أُتيحَت مشاركة 272 شخصاً من ذوي الإعاقة في الجولة الأولى و306 في الجولة الثانية من الانتخابات العامة لعام 2021.

70- وُشِرت مقابلة نظرة مشتركة بين الثقافات على مراقبة الانتخابات، وهي مقابلة تعزز الاندماج الإثني في العمليات الديمقراطية. وتم تعزيز التحالفات بين المجلس الانتخابي الوطني والتعاون الدولي والأوساط الأكاديمية من أجل القضاء على العنف الجنساني في ممارسة الحقوق السياسية، حيث طورت حملة من دونك لا توجد ديمقراطية التي تندرج في إطار تعزيز حقوق المشاركة للنساء والشباب المقبلين على الانتخابات القطاعية لعام 2023.

71- وفيما يتعلق بالتصويت في الخارج، تمت الموافقة على لوائح تنفيذ الخطط التجريبية لطرائق التصويت في الخارج. وفيما يتعلق بعام 2017، في انتخابات عام 2021، سُجلت زيادة في مشاركة المهاجرين بنسبة 12,77 في المائة في فينيكس (مشروع تجريبي للتصويت عن بعد) و3,58 في المائة في أوتاوا (مشروع تجريبي للتصويت البريدي).

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التوصية 75-118

72- تسعى خطة خلق الفرص، وفقاً لمقولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثلة في "عدم ترك أحد خلف الركب"، إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال 4 أهداف رئيسية و20 سياسة و46 غاية تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في الميزانية الاجتماعية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق أحلام الإكوادوريين في كل ركن من أركان البلد.

1- الصحة

التوصيتان 94-118 و95-118

73- تعطي خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025 الأولوية لمكافحة جميع أشكال سوء التغذية، مع التركيز على سوء تغذية الأطفال المزمّن. وهناك استراتيجية وطنية للطفولة المبكرة للوقاية من سوء تغذية الأطفال المزمّن والحد منه: إكوادور تنمو خالية من سوء تغذية الأطفال⁽⁶⁷⁾.

74- ولتحقيق هذا الهدف، أنشئت عام 2021 الأمانة الفنية إكوادور تنمو خالية من سوء تغذية الأطفال⁽⁶⁸⁾ التي تم عن طريقها وضع خطة استراتيجية للوقاية من سوء تغذية الأطفال المزمّن والحد منه للفترة 2021-2025، وتنفيذ برنامج التعزيز والوقاية 'التغذية حسب دورات الحياة وفقاً لنموذج الرعاية الصحية الشاملة'، ومشروع التغذية في دورة الحياة - صفر سوء تغذية، الذي استفاد في إطاره عام 2021

مع مسحوق المغذيات الدقيقة 194 780 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً؛ ومن المكملات الغذائية 506 515 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً.

التوصية 96-118

75- تشجع إكوادور التغذية الصحية من خلال تعزيز الزراعة الأسرية والقروية التي تولد 70 في المائة من الأغذية التي يستهلكها البلد. وتشجع سياسة القطاع الزراعي الإكوادوري للفترة 2020-2030 الأمن والسيادة الغذائيين من خلال تدريب المزارعين من أجل ضمان غذاء صحي للسكان.

76- وبين عامي 2020 و2022، تم تنفيذ برنامج السياسات المشتركة بين القطاعات لتعزيز التغذية الصحية في الإكوادور، الذي استفاد منه 5 200 شخص.

77- ويشجع البلد خفض مستويات الخمول عن طريق تشجيع النشاط البدني وممارسة الرياضة. ومنذ عام 2014، نفذت وزارة الرياضة مشروع تطوير النشاط البدني في الرياضة التكوينية والتربية البدنية والترفيه، الذي استفاد منه 157 889 شخصاً حتى عام 2021⁽⁶⁹⁾.

التوصيات 97-118 و98-118 و100-118

78- لخطة خلق الفرص للفترة 2021-2025 تصور شامل للصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وهناك سياسة مشتركة بين القطاعات لمنع الحمل لدى الفتيات والمراهقات للفترة 2018-2025 يجري تنفيذها إقليمياً من خلال لجان مشتركة بين القطاعات. واستناداً إلى هذه السياسة، تم بناء نموذج الرعاية الشاملة للفتيات والمراهقات الحوامل والأمهات، ضحايا العنف الجنسي؛ ومسار رعاية مشترك بين المؤسسات.

79- ووضعت وزارة الصحة العامة دليل الرعاية الشاملة للمراهقات الحوامل دون سن 15 عاماً، وفي عام 2020، دربت 1 593 من المهنين الصحيين على الرعاية الشاملة والمراعية للمراهقين، و950 منهم عام 2021. كما روجت لحمالات ترمي إلى منع العنف الجنسي والزواج المبكر⁽⁷⁰⁾. وفي عام 2021، جرى تدريب 3 537 طالباً تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً على الحقوق الجنسية والإنجابية، وعلى الوقاية من حمل الفتيات والمراهقات⁽⁷¹⁾.

80- وانخفض عدد حالات حمل المراهقات من 69 369 عام 2020 إلى 62 059 عام 2021، أي 11 في المائة.

2- التعليم

التوصيات 101-118 و102-118 و103-118 و104-118 و105-118 و106-118 و107-118 و108-118 و109-118 و110-118 و111-118 و113-118 و114-118 و115-118 و116-118 و117-118 و118-118

81- ترى إكوادور من الأولوية مواصلة تعميم الحصول على التعليم في المستويات الأولى والأساسية والثانوية وما فوقها، من خلال عرض أكاديمي شامل للجميع وذو جودة.

82- وفي عام 2021، بلغت المصروفات المستحقة على التعليم 4 192 224 425 دولاراً. ولسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، أعيد فتح 100 مدرسة ريفية منذ أيار/مايو 2021.

83- وخلال الفترة من 2021 إلى 2022، تم تسجيل 4 309 139 طالباً وطالبة في جميع المستويات التعليمية. ومن بين هؤلاء، كان 222 845 من الشعوب الأصلية، و64 957 من الإكوادوريين من أصل

أفريقي، و 59 951 من مونتوبوس⁽⁷²⁾. ومن بين إجمالي الطلاب، كانت لـ 142 293 طالباً إمكانية الوصول إلى تعليم ثنائي اللغة متعدد الثقافات. وإضافة إلى ذلك، دخل نظام التعليم الوطني، من خلال عمل وحدات دعم الإدماج في المقاطعات، 2 169 شخصاً من ذوي الإعاقة عام 2020، و 1 808 في عام 2021.

التوصية 118-12

84- تقترح خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁷³⁾ الوصول إلى الحق في صحة شاملة ومجانية ومتعددة الثقافات وعالية الجودة؛ وكذلك تعزيز نظام تعليمي مبتكر وشامل للجميع في جميع المستويات. والهدف هو توليد فرص جديدة للمناطق الريفية، مع التركيز على الشعوب والقوميات من خلال مبادئ توجيهية تكفل المساواة وعدم التمييز في خطط التنمية والتخطيط الإقليمي، وذلك من خلال نهج المساواة في التخطيط المحلي.

85- وفي 31 آذار/مارس 2021، تمت الموافقة على قانون إصلاح القانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات، والذي ينص على تعميم الوصول وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة كمبادئ توجيهية للتعليم⁽⁷⁴⁾. وقد صاغت الأمانة الفرعية لمؤسسات التعليم العالي مشروع توسيع نطاق عرض الوظائف والبرامج العامة ذات الجودة والأهمية، الذي يهدف إلى توليد عرض أكاديمي ذي صلة بطرائق حضورية افتراضية، مع مراعاة الفجوات الإقليمية وتعريف الإثنيات لذاتها.

3- العمل

التوصيتان 118-87 و 118-88

86- نص القانون الأساسي للدعم الإنساني على تدابير لدعم استدامة العمالة أثناء الجائحة، بما في ذلك إنشاء العقد الخاص والتخفيض البارز ليوم العمل.

87- وتسعى خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁷⁵⁾ إلى توليد فرص عمل أكثر وأفضل مع التركيز على النساء والشباب، مع تشجيع ريادة الأعمال، والاستثمار، وتعزيز مصفوفة الإنتاج والسياحة⁽⁷⁶⁾.

88- وقد جرت الموافقة على أربعة قوانين لضمان الحق في العمل: '1' القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للخدمة العامة من أجل حماية العمالة وضمان الاستقرار في الوظيفة العمومية⁽⁷⁷⁾؛ و'2' القانون الأساسي للاقتصاد الدائري الشامل للجميع⁽⁷⁸⁾؛ و'3' القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم المشاريع والابتكار من أجل التنفيذ الفعال لتنظيم المشاريع لدى الشباب⁽⁷⁹⁾؛ و'4' القانون الأساسي لإصلاح مختلف الهيئات القانونية من أجل تعزيز منع الاتجار غير المشروع ومكافحته، وتعزيز الصناعة الوطنية، وتشجيع التجارة الإلكترونية⁽⁸⁰⁾.

89- وأصدرت رئاسة الجمهورية المرسوم رقم 123 لتبسيط الإجراءات ووضع سياسة عامة لخلق فرص العمل، حيث وضعت خريطة طريق تطبيق حالياً على الصعيد الوطني، بالاقتران مع المبادئ التوجيهية لوزارة العمل.

التوصيتان 118-89 و 118-90

90- تسعى خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁸¹⁾ إلى تقليل الفجوات في الأجور، وتعزيز العمالة الشاملة للجميع، وإدماج المرأة في العمالة من خلال تعزيز ريادة الأعمال واقتصاد السوق الحر.

91- وتقود أمانة حقوق الإنسان مشروع منع العنف وتعزيز قدرات الوصول إلى العمل لفائدة النساء والفئات اللاتي يعانين الهشاشة (2022-2025)، الذي تبلغ مخصصاته في الميزانية 12 000 000,00 دولار⁽⁸²⁾.

التوصيات 91-118 و 92-118 و 93-118

92- هناك سياسة عامة لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه. وفي الوقت الراهن، لدى 188 من أصل 221 من حكومات الحكم الذاتي اللامركزية استراتيجيات لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، وأنشئت 34 لجنة عاملة على الصعيد الوطني.

93- ووزارة العمل بصدد الانتهاء من وضع عملية دائمة للرصد والتوعية. وفي عام 2020، تم تدريب 6 678 شخصاً على مواضيع عمالة الأطفال وعمالة المراهقين المحمية، وفي عام 2021 ارتفع العدد إلى 18 992 شخصاً. وخلال عام 2020، أُجريت 2 748 عملية تحقق ومرافقة لعمليات تفتيش العمل لكشف الأطفال والمراهقين الذين يعيشون حالة عمالة الأطفال في ظل علاقة إعاقة، وكُشفت 421 حالة أُحيلت إلى أنظمة الكانتونات لحماية حقوق الأطفال والمراهقين. كما أُجري ما مجموعه 6 363 عملية تحقق، كشفت 448 طفلاً ومرافقاً يعيشون حالة عمالة الأطفال.

94- وهناك نظام وحيد لتسجيل عمالة الأطفال، حيث يتم الإبلاغ عن الأطفال الذين يعيشون حالة عمالة الأطفال ويتم إصدار تنبيهات إلى مؤسسات الحكومة المركزية⁽⁸³⁾ لتقديم الخدمات التي تسمح برد الحقوق.

95- وتشجع إكوادور أيضاً إمكانية توظيف آباء الأطفال الذين يعيشون حالة عمالة الأطفال لمعالجة أصل هذه المشكلة.

-4 الضمان الاجتماعي

التوصية 86-118

96- تعزز خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁸⁴⁾ تعميم الوصول إلى الضمان الاجتماعي. ويتولى المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي مسؤولية تنفيذ نظام التأمين العام الإلزامي ونظام الضمان الاجتماعي للفلاحين اللذين يشكلان جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي الوطني الإكوادوري.

97- وخلال الجائحة، أعد المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي لائحة لتطبيق القانون الأساسي بشأن الدعم الإنساني لمكافحة الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19، تشجع الاتفاقات بين أصحاب العمل والعمال لضمان استمرارية علاقة العمل وبالتالي الحق في الضمان الاجتماعي. وتم تيسير العودة إلى الانتساب واستمراره بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام التأمين الطوعي الخاص، الذين لم يتمكنوا من تسديد اشتراكاتهم مما سمح لهم باسترداد المبالغ المذكورة، والحفاظ على مدة واستمرارية انتسابهم.

98- ويعزز المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي الضمان الاجتماعي للفلاحين، وهو البرنامج الوطني لتعزيز الشيخوخة الفاعلة والصحية، ويشجع اتفاقات التعاون مع الدول لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي للمهاجرين الإكوادوريين في الخارج.

-5 المستوى المعيشي المناسب

التوصيات 77-118 و 78-118 و 79-118 و 81-118

99- يعكس انخفاض الفقر في أعقاب الجائحة. وعلى المستوى الوطني، لوحظ انخفاض قدره 5,3 نقاط مئوية بين كانون الأول/ديسمبر 2020 (33,0 في المائة) وكانون الأول/ديسمبر 2021 (27,7 في المائة).

- 100- وللقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وإعادة التوزيع العادل للموارد والثروة، تمت الموافقة على اللوائح التالية: القانون الأساسي بشأن الاقتصاد الدائري الشامل⁽⁸⁵⁾؛ والقانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للنقد والمالية دفاعاً ضد الدولة⁽⁸⁶⁾؛ والقانون الأساسي لتنظيم الأعمال والابتكار⁽⁸⁷⁾.
- 101- اقترحت خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025⁽⁸⁸⁾ القضاء على الفقر وضمان الإدماج الاجتماعي من خلال تدابير الحماية الاجتماعية للسكان وتعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الإنترنت.
- 102- وتخصص الموازنة العامة للدولة للموارد العامة لإدارة قطاع الرعاية الاجتماعية. وخلال عام 2020، بلغت الموارد المستخدمة 1 370 830 426 دولاراً، وفي عام 2021 ارتفع المبلغ إلى 1 666 883 004 دولارات.
- 103- وتقدم وزارة التنمية الحضرية والإسكان دعماً شاملاً للأشخاص الذين هم جزء من مشاريع الإسكان الاجتماعي، من أجل المساهمة في تحسين الظروف المعيشية. فبين عامي 2021 و2022، استفاد حوالي 52 000 شخص من مشاريع الإسكان في جميع أنحاء البلاد.
- 104- وخلال عام 2020، يبرز من بين المشاريع الاجتماعية ذات الميزانية الاستثمارية الأكبر مشروع تطبيق سند حماية الأسرة 'وجود كوفيد-19'، ومشروع تمويل سندات التنمية البشرية والمكون المتغير. ويدعم كلاهما توزيع سند حماية الأسرة لحالة الطوارئ بسبب الإصابة بكوفيد-19، الذي يهدف إلى تغطية الاحتياجات الأساسية للأسر النووية الأشد فقراً من خلال دفع 120 دولاراً للأسر التي يقل دخلها عن السلة الأساسية.
- 105- وفي عام 2021، كان أحد المشاريع ذات الميزانية الأكبر هو تعزيز برنامج التحويلات النقدية غير القائمة على المساهمة الذي تديره وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والذي يندرج في الهدف الاستراتيجي المتمثل في زيادة الحراك الصاعد للأفراد والأسر الذين يعانون الهشاشة والفقر المدقع.
- 106- وتعزز إكوادور أيضاً النظام الاقتصادي الاجتماعي والتضامني من خلال معهد الاقتصاد الشعبي والتضامني الذي يشجع المبادرات الإنتاجية المستدامة من خلال بناء القدرات. وخلال الفترة 2020-2021، تم تدريب 20 610 شخصاً على الصعيد الوطني.

دال- الفئات التي تعيش حالة هشاشة خاصة

التوصية 118-34

- 107- أمانة حقوق الإنسان هي الهيئة الإدارية للسياسات العامة لحقوق الإنسان في البلد. وتعمل جنباً إلى جنب مع كيانات أخرى مثل المجالس الوطنية للمساواة⁽⁸⁹⁾، وأمانة إدارة وتنمية الشعوب والقوميات، ووزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

1- الأطفال والمراهقون

التوصية 118-136

- 108- يُسجل المواليد لدى المديرية العامة للسجل المدني والهوية والتسجيل مع التقرير الإحصائي للولادة الحية أو ما يعادلها (مادياً أو إلكترونياً) وبطاقات هوية الوالدين. وتتم العملية خلال الأيام الثلاثة التالية للولادة ومن دون مقابل.

109- وأصدرت المحكمة الدستورية قرارات لضمان تعميم تسجيل المواليد. وينص الحكم 184-18(90) على أنه ينبغي تسجيل كل طفل يولد عن طريق أساليب المساعدة على الإنجاب بغض النظر عما إذا كان من أسرة معيشية من جنسين مختلفين أو لوالدين مثليين.

110- وفي القرار 19-2185(91)، قررت المحكمة الدستورية أن تسجيل ولادة أطفال المراهقين المهاجرين لا يتطلب إنذاراً من ممثل قانوني للأم المراهقة أو إجراء من مؤسسة تابعة للنظام الوطني للحماية المتكاملة للأطفال والمراهقين، ولا تفعيل إجراءات قضائية(92).

التوصيات 137-118 و 138-118 و 139-118 و 140-118

111- هناك مشروع قانون أساسي للحماية الشاملة للأطفال والمراهقين معروض على الجمعية الوطنية في قراءة ثانية. وكجزء من حقوق الحماية، يضمن مشروع القانون هذا للأطفال والمراهقين الحق في حياة خالية من العنف ويحظر العقاب البدني(93).

112- وخلال عام 2021، نفذت وزارة الداخلية، من خلال المديرية الوطنية للشرطة المتخصصة للأطفال والمراهقين، 9 659 عملية في الأماكن العامة، بانتشار ما مجموعه 1 406 أطفال وإنقاذ 2 307 أطفال. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022، نفذت 2 230 عملية، محققة انتشال 389 طفلاً وإنقاذ 439 طفلاً. وإضافة إلى ذلك، نفذت التعليمات المتعلقة بإجراءات الشرطة في حالات الأطفال والمراهقين ضحايا العنف؛ وحملة طفولتي ومراهقتي من دون عنف؛ وخطة عمل كن سعيداً في أوقات الجائحة.

113- وتعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي على زيادة الوعي لدى المستخدمين بخدماتها للقضاء على فكرة العقاب البدني كشكل صحيح من أشكال رعاية الأطفال. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت دليل تعميم نهج منع العنف والتمييز.

114- وتشجع إكوادور، في إطار الضمان الاجتماعي للفلاحين، احترام حقوق الأطفال والمراهقين في الريف. ويهدف من تنفيذ الخطة الوطنية للصحة الجنسية والصحة إلى ضمان حياة خالية من العنف ضد الأطفال والمراهقين والقضاء على العقاب البدني في هذه الفئات.

التوصية 141-118

115- في 30 آب/أغسطس 2021، تم نشر القانون الأساسي لإصلاح القانون الجنائي الأساسي المتكامل، وذلك لمنع ومكافحة العنف الجنسي الرقمي وتعزيز مكافحة الجرائم الحاسوبية. وعدلت جرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية والعنف النفسي ضد المرأة أو أفراد النواة الأسرية، وجرمت مخالفات التسلط المدرسي والأكاديمي.

116- ويجري العمل على وضع استراتيجية وطنية للقضاء على العنف الجنسي في مجال التعليم تحدد أهدافاً للوقاية والرعاية والوصول إلى العدالة ونظم المعلومات.

117- وفي عام 2021، تم تدريب 3 617 مدرساً في إطار مشروع تعزيز النهج الشامل لحالات العنف المكتشفة أو المرتكبة في نظام التعليم الوطني. ودربت وزارة التعليم أيضاً 6 246 مؤسسة تعليمية و101 276 مدرساً و498 303 أسرة على موضوع منع العنف الجنسي في الأسرة.

118- وفي عام 2020، أُصدر دليل عمل مجالس المقاطعات لحل النزاعات ومندوبي الدعم في مواجهة حالات العنف الجنسي في النظام التعليمي وتمت الموافقة على دليل المستخدم لنظام تسجيل العنف الجنسي، وهو إلزامي للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي في قطاع التعليم.

- 119- وخلال عام 2020، عالجت النيابة العامة للدولة 158 شكوى تتعلق بجرائم جنسية في المجال التعليمي، 73 منها قيد التحقيق التمهيدي، و3 في طور الاستدعاء للمحاكمة، و8 صدرت فيها أحكام. وفي عام 2021، تم تلقي 79 شكوى، 54 منها قيد التحقيق التمهيدي.
- 120- ولمكافحة الإفلات من العقاب وإعادة الإيذاء، وفر مجلس القضاء تدريباً متخصصاً للموظفين القضائيين الذين يتعاملون مع حالات العنف الجنسي. وفي الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2022، تم تدريب 640 موظفاً⁽⁹⁴⁾.
- 121- وفي آذار/مارس 2022، وافق مجلس القضاء على بروتوكول منع معاودة إيذاء الأطفال والمراهقين ضحايا العنف الجنسي في مجال التعليم، على يد السلطات القضائية. كما وضعت خطة تدريب شاملة لفائدة تخصص العنف ضد النساء والأطفال والمراهقين والجرائم الجنسية وقتل الإناث. وفي عام 2021، نظمت الدورة التدريبية المتعلقة بالإجراءات والخبرات في الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية والإنجابية، استفاد منها 107 موظفين.
- 122- ونفذت النيابة العامة للدولة مبادئ توجيهية لسياسة منع الظاهرة الإجرامية للعنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين ووصولهم إلى العدالة، وكفلت الإدخال الإلزامي في النظام الوطني لحماية ومساعدة الضحايا والشهود وغيرهم من المشاركين في الإجراءات الجنائية، لفائدة الأطفال والمراهقين في حالات الجرائم المرتكبة ضد سلامتهم الجنسية.

2- الأشخاص ذوو الإعاقة

التوصيات 142-118 و143-118 و144-118 و147-118

- 123- وضع المجلس الوطني لكفالة المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة خطة وطنية للفترة 2021-2025، توجه التدخل العام والخاص في مجال الإعاقة.
- 124- ولدى إكوادور نظام شامل للحماية الاجتماعية يوفر حماية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، يستفيد 33 192 شخصاً من ذوي الإعاقة من خدماته: 31 600 في الرعاية المنزلية والمجتمعية، و379 في مراكز الإحالة والاستقبال الشاملة للجميع، و1 213 في مراكز الرعاية النهارية للنماء المتكامل⁽⁹⁵⁾. وهناك أيضاً سجل اجتماعي، يسهل تقديم السندات والمعاشات التقاعدية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون حالات الفقر المدقع و/أو الهشاشة، وحتى حزيران/يونيه 2022، كان النظام قد سجل 206 451 شخصاً⁽⁹⁶⁾ من ذوي الإعاقة من المستفيدين على الصعيد الوطني.
- 125- وتم تعزيز نظام التعليم الوطني من خلال وحدات المقاطعات لدعم الإدماج. وفي عام 2020، استفاد 2 169 شخصاً من ذوي الإعاقة، وفي عام 2021 استفاد 1 808 أشخاص. وهناك 47 603 طلاب من ذوي الإعاقة في التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي⁽⁹⁷⁾؛ و5 917⁽⁹⁸⁾ مسجلاً في الجامعات والفنون التطبيقية؛ و1 419⁽⁹⁹⁾ في المعاهد الفنية والتكنولوجية.
- 126- وتضمن وزارة التنمية الحضرية والإسكان من خلال منهجية المرافقة المجتمعية السكن الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يستفيد منها 1 375 شخصاً⁽¹⁰⁰⁾.
- 127- ونفذت وزارة الصحة العامة منذ عام 2013 مشروع الرعاية الشاملة والإدماج للأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة التأهيل والرعاية الصحية الخاصة على المستوى الوطني. وخلال عام 2020، قدمت 18 896 من المساعدات التقنية على الحركة وأجهزة السمع والأطراف الاصطناعية، استفاد منها 16 238 شخصاً من ذوي الإعاقة⁽¹⁰¹⁾.

التوصيتان 145-118 و146-118

128- وضعت وزارة العمل دليل الممارسات الجيدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان؛ وشجعت الشراكات لخدمة ذوي الإعاقة البصرية ودعم إدماجهم في العمل؛ ونظم عام 2020 ما عدده 148 حلقة عمل توعوية حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل لفائدة أصحاب العمل، وفي عام 2021 ما عدده 399 حلقة عمل.

129- وأبرمت وزارة العمل والمجلس الوطني لكفالة المساواة لذوي الإعاقة اتفاق تعاون مع الاتحاد الوطني للإكوادوريين ذوي الإعاقة البدنية لتعزيز دائرة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل⁽¹⁰²⁾. وفي إطار هذه الاتفاق، تم تنسيق ترفيع شمل 1 951 لمحة شخصية خاصة بالعمالة، وتم تدريب 133 مفتش عمل من أجل التحقق من الامتثال لنسبة 4 في المائة من الإدماج في العمالة⁽¹⁰³⁾ خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021.

التوصية 148-118

130- اعتبر المجلس الوطني لمساواة ذوي الإعاقة بسواهم الوصول إلى العدالة وإلى حياة خالية من العنف جزءاً أساسياً من خطته للفترة 2021-2025 ونظم عمليات توعية للتصدي للعنف ضد ذوي الإعاقة. وفي عام 2021، نظم 104 دورات عن الإعاقة استفاد منها 21 914 شخصاً؛ و33 دورة عن الحقوق الجنسية والإنجابية، وحياة خالية من العنف لفائدة ذوي الإعاقة وصلت إلى 4 723 مشاركاً؛ و23 دورة تدريبية لأخصائيي التواصل الاجتماعي حول موضوع بناء الإدماج لفائدة 1 559 مستفيداً؛ و35 دورة تدريبية حول الاهتمام بالسياح ذوي الإعاقة استهدفت 5 891 شخصاً؛ واجتماع مائدة مستديرة حول تأثير وأهمية قيادة ومشاركة النساء ذوات الإعاقة في المجتمع⁽¹⁰⁴⁾.

-3 الشعوب والقوميات

التوصية 14-118

131- منذ عام 2019، أدرج المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات كبيان رئيسي لجدول أعماله: القضاء على التمييز والإقصاء الاجتماعي من خلال الإجراءات الإيجابية والجبر الشامل. وأنشئت ثلاثة مجالات عمل حُددت بوصفها أهدافاً استراتيجية: الصحة، والتعليم، والأراضي من أجل المساواة بين الشعوب والقوميات الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والمونتوبيو. وإضافة إلى ذلك، أنشئت اللجنة الوطنية لعقد المنحدرين من أصل أفريقي، وكذا 12 لجنة تقنية.

132- وفي عام 2020، صاغ المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات مقترح السياسة العامة للتعليم الإثني. وتوجد قيد الاعتماد خطة جديدة للمساواة بين القوميات والشعوب الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وشعب مونتوبيو في الحقوق للفترة 2022-2025.

التوصيات 80-118 و82-118 و83-118

133- نفذت الدولة، بدعم من البنك الدولي، مشروع تعزيز الاقتصادات المجتمعية للشعوب الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وشعب مونتوبيو، وهو يسعى إلى التغلب على الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم والعمل والتي تؤثر على هذه المجتمعات المحلية⁽¹⁰⁵⁾.

التوصيات 49-118 و 150-118 و 153-118 و 154-118

134- في 24 أيار/مايو 2021⁽¹⁰⁶⁾، تم إنشاء أمانة إدارة وتنمية الشعوب والقوميات⁽¹⁰⁷⁾ التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز تنمية الشعوب والقوميات من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية وأعمال تجارية مجتمعية لتحسين نوعية حياتهم وضمان حقوقهم الجماعية وخلق فرص جديدة تعزز الاقتصاد المجتمعي.

135- وفاز مجلس السلطة القضائية، بالاشتراك مع المركز الإكوادوري للخدمات الزراعية وحركة كوتوباكسي للسكان الأصليين والفلاحين ومنظمة مانوس يونيداس الإسبانية والجامعة المركزية في إكوادور، بمشروع للاتحاد الأوروبي لتعزيز التنسيق والتعاون بين عدالة الشعوب الأصلية والعدالة العادية في إكوادور.

136- ووقع المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات اتفاقاً مع مكتب المحامي العام لتعزيز الخدمات الاستشارية المجانية والمساعدة في الوقت المناسب والتمثيل القضائي لصالح الأشخاص، والبلديات، والمجتمعات المحلية، والشعوب والقوميات الأصلية، والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، وشعب مونتوبيو. ووضع أيضاً عمليات لتدريب المحامين العامين وسلطات الشعوب والقوميات على العمل بالتعددية القانونية. ويسر، بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل وزارة الداخلية والشرطة الوطنية، تفاعل أفراد الشرطة مع الشعوب الأصلية⁽¹⁰⁸⁾.

137- وفي آذار/مارس 2021، نُشر القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للتعليم المشترك الثقافات، وفي آب/أغسطس 2021، نُشر قانون إصلاح قانون إنشاء الجامعة المشتركة بين ثقافات القوميات والشعوب الأصلية، أماوتاي واسي.

138- وفي عام 2022، وبمناسبة العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، أنشأت إكوادور لجنة مشتركة بين المؤسسات لتنشيط لغات الشعوب الأصلية على المستوى الوطني.

التوصية 118-155

139- تشارك أمانة حقوق الإنسان في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، وهي كيان يروج لسياسة إقليمية لحماية الشعوب الأصلية التي تعيش في حالة عزلة في حوض الأمازون وكذلك السكان الأصليين للمناطق الحدودية⁽¹⁰⁹⁾.

140- ومنذ عام 2021، أصبحت إكوادور جزءاً من مشروع خطة الطوارئ لحماية صحة الشعوب الأصلية الضعيفة للغاية وفي مرحلة الاتصال الأولي⁽¹¹⁰⁾، وهو يتكون من ثلاثة عناصر: '1' تشخيص الوضع الصحي وكيفية مواجهة كوفيد-19 في المناطق الحدودية في الأمازون، و'2' تعزيز القدرة على الاستجابة المنظمة للخدمات الصحية، و'3' تعزيز آليات الشعوب الأصلية للإنذار المبكر.

141- ويجري الاضطلاع بإجراءات للتعاون التقني من أجل تعزيز نظام الرصد في منطقة تاغاري - تارومينان المحررة ومجال تأثيرها، مما أتاح تحليلاً سنوياً للرصد من أجل تحديد علامات وجود شعوب أصلية في عزلة ذاتية، والتبرع بمحرك خارجي لتحسين النظم اللوجستية للدوريات من أجل تحديد التهديدات وتوفير الغذاء للأوراش في محطة الرصد⁽¹¹¹⁾.

التوصيات 118-151 و 118-152 و 120-19

142- تضمنت خطة المساواة بين القوميات والشعوب الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وشعب مونتوبيو في الحقوق محور الأراضي والأقاليم الذي يتوخى تحسين عمليات التشاور المسبقة والسابقة للتشريع والبيئية الرامية إلى حماية التراث المادي وغير المادي للشعوب والقوميات؛ وضمان الحق

في أن تستشار بشأن أي خطة وبرنامج بشأن استكشاف الموارد غير المتجددة الموجودة في أراضيها وأقاليمها وباستغلالها وتسويقها. وتقرح هذه الوثيقة أيضاً سياسات للمشاركة الديمقراطية يقودها المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات⁽¹¹²⁾.

4- الأشخاص الذين يعيشون حالة حراك بشري

التوصية 118-156

143- في 5 شباط/فبراير 2021، تمت الموافقة على القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للحراك البشري⁽¹¹³⁾⁽¹¹⁴⁾. وعدلت أربع عشرة مادة للتصديق على الولاية الدستورية المتمثلة في المساواة وعدم التمييز بين الأشخاص بغض النظر عن وضعهم من حيث الحراك البشري. ويبرز الدمج الصريح لشخصية لاجئ في عين المكان⁽¹¹⁵⁾.

144- ووضعت وزارة الخارجية والحراك البشري إجراءً لتسوية أوضاع الأجانب أو آباء الأطفال أو المراهقين الإكوادوريين الذين لم يسجلوا دخولهم عن طريق نقاط مراقبة الهجرة الرسمية؛ والخطة الشاملة لرعاية وحماية السكان الفنزويليين الذين يعيشون حراكاً بشرياً للفترة 2020-2021؛ والتأشيرة البنفسجية المؤقتة لفائدة المواطنين الأفغان ضحايا النزاع في جمهورية أفغانستان الإسلامية؛ والخطة التجريبية للمقابلات مع الأطفال والمراهقين المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بذويهم، والتي وصلت إلى مشاركة 117 طفلاً ومراهقاً عام 2020؛ وأتمت إجراءات تحديد وضع اللاجئين من خلال نظام النافذة الحكومية الوحيدة. وتم استيفاء 38 437 متطلباً حتى كانون الأول/ديسمبر 2021⁽¹¹⁶⁾.

145- وفي 25 تموز/يوليه 2019، جرى عفو عن الهجرة لصالح المواطنين الفنزويليين⁽¹¹⁷⁾ ونفذت عملية لتسوية الوضعية القانونية، من خلال إصدار تأشيرة استثنائية مؤقتة لأسباب إنسانية. وبدأت عملية تسوية الوضعية القانونية في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لصالح 93 066 مواطناً فنزولياً. وفي 1 حزيران/يونيه، بدأت بموجب المرسوم التنفيذي 436 عملية استثنائية جديدة لتسوية الأوضاع القانونية للمواطنين الفنزويليين، والتي ستتم على ثلاث مراحل⁽¹¹⁸⁾.

146- وفي عام 2021، أوفد الفريق الفني التابع للمجلس الوطني للمساواة في الحراك البشري إلى ما مجموعه 139 كانتوناً في 23 مقاطعة، لتوفير الحماية للأشخاص الذين يعيشون حراكاً بشرياً. وفي هذا السياق، أقام تحالفات استراتيجية مع مؤسسات التعليم العالي وأنشأ شبكة مشتركة بين المؤسسات، ووضع مجموعة أدوات حقوق بلا حدود، تحتوي على إعلانات إذاعية، وقصصاً من حياة أشخاص في حالات حراك بشري، وإذاعة صوت الشعب بشأن الحراك البشري والحقوق المرتبطة به؛ ومقاطع فيديو تحتوي تعريفات قانونية أساسية؛ ومنشورات متخصصة مثل الخطة الوطنية للمساواة في الحراك البشري.

147- وخلال جائحة كوفيد-19، أنشأت وزارة الداخلية، من خلال الشرطة الوطنية، 37 ممراً إنسانياً لمساعدة الأجانب الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

التوصية 118-157

148- وقع مكتب المحامي العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم لصالح الأشخاص الذين يعيشون حالات حراك بشري مع التركيز على اللاجئين وطالبي الحصول على مركز لاجئ والمشردين وعديمي الجنسية.

149- ومنذ دخول القانون الأساسي للحراك البشري حيز النفاذ، وضعت الدولة إجراءات لتحديد وضع الأشخاص عديمي الجنسية وفقاً لاتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. ويُعترف

بأي شخص لا تعتبره أي دولة مواطناً على أنه عديم الجنسية، وينص على أن هذا الاعتراف هو عمل إعلاني وإنساني وغير سياسي من جانب الدولة. وتمنح بموجب إجراء فردي، يركز على الأشخاص الذين يعانون حالة هشاشة، تأشيرة إقامة مؤقتة تمكن الشخص بعد عامين من تجديد تأشيرته المؤقتة أو الحصول على تأشيرة إقامة دائمة.

150- ويقدم مكتب المحامي العام المشورة والرعاية لقانونية المجانية في مجال الحراك البشري للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية⁽¹¹⁹⁾.

5- كبار السن

التوصية 118-24

151- يعزز المجلس الوطني للمساواة بين الأجيال حماية كبار السن بدعم من الخطة الوطنية للمساواة بين الأجيال 2021-2025⁽¹²⁰⁾.

152- وهناك نظام وطني متخصص للحماية الشاملة لحقوق كبار السن، تابع لوزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

153- وتقدم وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خدمات الرعاية والاهتمام لكبار السن الذين يعانون من الفقر والفقر المدقع والضعف من خلال: مراكز الشيخوخة المقيمة، ومراكز الرعاية النهارية، وفضاءات التنشئة الاجتماعية والاجتماعات والرعاية المنزلية. وإضافة إلى ذلك، يدير نظام الحماية الاجتماعية الشاملة الذي يقدم تحويلات نقدية غير قائمة على الاشتراكات لتغطية أشكال الحرمان الاقتصادي لأسرهم النووية.

154- وحتى أيلول/سبتمبر 2021، استفاد 310 354 شخصاً من معاش أفضل سنوياً، و53 830 شخصاً من المعاش التقاعدي لكبار السن. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تم نشر جدول الحد الأدنى للنفقة لكبار السن، باعتباره حقاً في الحماية الاقتصادية لمن يفتقرون إلى الوسائل والموارد اللازمة لمعيشتهم. ونفذت حملات توعية وصلت إلى 49 888 شخصاً من خلال رسائل نصية بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بإساءة معاملة كبار السن؛ و681 373 شخصاً من خلال رسائل نصية من أجل الاستخدام السليم للمعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات؛ و38 579 شخصاً عبر رسائل نصية بمناسبة اليوم الدولي لكبار السن.

155- ومنذ نيسان/أبريل 2020، أنشئت الطريقة الافتراضية للأنشطة وحلقات العمل التي تستهدف كبار السن. كما تم الترويج للزيارات المنزلية والرعاية الطبية والتمريضية لفائدتهم.

156- وأتاحت وزارة التنمية الحضرية والإسكان من خلال منهجية المرافقة المجتمعية الحصول على السكن الاجتماعي لـ 698 من كبار السن.

6- المدافعون عن حقوق الإنسان

التوصيات 118-53 و 118-55 و 118-57 و 118-58 و 118-64 و 118-66

157- منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، تم تشكيل لجنة مشتركة بين المؤسسات⁽¹²¹⁾ لبناء سياسة شاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمدافعين عن الطبيعة. وأعدت اللجنة الوثيقة النظرية المفاهيمية لبناء السياسة المتكاملة، وعمل فريق مكتب المحامي العام على وضع منهجية للشروع في جمع المعلومات الأولية عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والطبيعة، وهي مدخلات ستستخدم في تصميم وتنفيذ السياسة الشاملة.

158- وفي عام 2020، قدمت النيابة العامة للدولة دورة معايير حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونظمت أول دورة افتراضية حول حقوق الإنسان تستهدف موظفي الدولة المسؤولين عن التحقيق الجنائي والصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

159- وتعمل وزارة البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي على تحديد الإصلاحات و/أو وضع لوائح ثانوية وسياسة عامة ومؤسسية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بالقضايا البيئية وفقاً لاتفاق إسكازو⁽¹²²⁾.

هاء - مسائل أخرى

1- حظر الرق والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

التوصيتان 68-118 و 69-118

160- تضمن القانون الأساسي لإصلاح القانون الأساسي للحراك البشري إطاراً لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحماية ضحاياه. ويبرز من بين أوجه التقدم الرئيسية ما يلي: '1' إدراج ضحايا الاتجار ضمن الأشخاص المحميين لأسباب إنسانية، الذين يمكنهم الحصول على تأشيرة إنسانية لمدة تصل إلى سنتين؛ و'2' إنشاء لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحماية ضحاياهما⁽¹²³⁾، ترأسها وزارة الداخلية وتتألف من مؤسسات حكومية أخرى والمجتمع المدني؛ و'3' تعميم السياسات الشاملة لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، في جميع مؤسسات الدولة؛ و'4' موازنة سجل حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بإسناد مسؤولية تنفيذها إلى المؤسسات التي تشكل منها اللجنة المشتركة بين المؤسسات؛ و'5' تعديل جريمة الاتجار في القانون الجنائي الأساسي المتكامل⁽¹²⁴⁾.

161- وتمت الموافقة على بروتوكولات العمل المشتركة بين المؤسسات للرعاية والحماية الشاملتين لضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (2020) واللائحة التنظيمية لعمل لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

التوصيات 70-118 و 71-118 و 73-118

162- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت إكوادور خطة عمل مكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2019-2030⁽¹²⁵⁾، مستتدة إلى خمسة محاور: الوقاية، والترويج، والحماية، والتحقيق، والحوكمة⁽¹²⁶⁾. وأعدت أدلة ومدخلات لتنفيذ هذه الخطة⁽¹²⁷⁾ ونظمت ست حملات لمكافحة الاتجار بالأشخاص⁽¹²⁸⁾ وثلاث حملات لمكافحة تهريب المهاجرين⁽¹²⁹⁾. وفي عام 2020، عقدت 19 حلقة عمل، استفاد منها 201 3 شخص⁽¹³⁰⁾.

التوصية 72-118

163- لدى الشرطة الوطنية وحدة تحقيق وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تضطلع بعمليات الإنقاذ على الصعيد الوطني. وفي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2020، مكنت عمليتان من إنقاذ الضحايا واحتجاز الجناة في لوخا ولوس ريوس. وكجزء من العملية المسماة الميلاد من جديد 18، جرى كشف ثلاثة مراهقين من ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي 24 تموز/يوليه 2022، تم اعتقال 13 عضواً مزعوماً لهذه الشبكات وتم كشف 38 ضحية مزعومة. وثمة عمليات وطنية ودولية باستمرار.

-2 الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

التوصيات 118-27 و 118-28 و 118-29 و 120-4

164- تتولى إكوادور رئاسة - مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية لصياغة صك دولي ملزم بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان⁽¹³¹⁾. وخلال دورة مجلس حقوق الإنسان العادية 46⁽¹³²⁾، قدمت إكوادور مشروع قرار باسم حركة عدم الانحياز اعتمد بالإجماع⁽¹³³⁾ بموجب القرار 14/46⁽¹³⁴⁾.

165- وشجعت صياغة خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹³⁵⁾. ومنذ عام 2021، أنشئت لجنة مشتركة بين المؤسسات تتكون من 29 مؤسسة حكومية، وكذا لجنة لأصحاب المصلحة المتعددين يشارك فيها ممثلون عن رواد الأعمال والنقابات والمجتمع المدني والجامعات والشعوب والقوميات. وفي عام 2022، يُعتمد تمويل خط أساس من شأنه أن يسمح بتقييم التنفيذ المناسب لأهداف الخطة.

Notes

- ¹ Este proceso incluyó la consulta interinstitucional a 48 puntos focales.
- ² Ejecutiva, legislativa, judicial, electoral, y transparencia y control social.
- ³ El Comité de Operaciones de Emergencia Nacional (COE) es un mecanismo del Sistema Nacional Descentralizado de Gestión de Riesgos, responsable de promover, planear y mantener la coordinación y operación conjunta en emergencias o desastres con los diferentes actores a nivel nacional. Está conformado por las máximas autoridades de las instituciones del Estado o sus delegados, y dirigido por el Presidente de la República del Ecuador o su delegado.
<https://www.gestionderiesgos.gob.ec/resoluciones-coe/>
- ⁴ Mediante Decreto Ejecutivo No. 1017.
- ⁵ <https://www.salud.gob.ec/wp-content/uploads/2022/04/Plan-Nacional-de-Vacunacion-plan-9-100.pdf>
- ⁶ Fecha de corte: 11 junio 2022. Disponible en:
<https://app.powerbi.com/view?r=eyJrJoiYTzkNTFkMmUtZmUzNi00NDcwLTg0MDEtNjFkNzhZTg5ZWYyIiwidCI6IjcwNjIyMGRiLTliMjktNGU5MSIhODIILTIiNmIwNmQyNjlmMyJ9&pageName=ReportSection>
- ⁷ Previo a iniciar este proceso se difundió los beneficios y eventuales riesgos de la vacunación en el idioma Wao Tededo garantizando el acceso a la información y respeto a los valores culturales.
- ⁸ Según el diagnóstico de la UNODC, entregado al Estado, la crisis penitenciaria es estructural y responde a cuatro variables: (i) aumento acelerado de la población carcelaria como un fenómeno multicausal, (ii) seguridad comprometida en las prisiones, agravada por la corrupción y los niveles elevados de violencia, (iii) falta de políticas eficaces de prevención del delito y rehabilitación social y (iv) condiciones inhumanas y/o precarias de privación de la libertad, con un impacto especialmente negativo en las personas con necesidades especiales.
- ⁹ Fue presidida por la Secretaría de Derechos Humanos con asistencia técnica de Naciones Unidas. Disponible en https://www.derechoshumanos.gob.ec/wp-content/uploads/2022/02/18_02.-Politica-Publica-de-Rehabilitacion-Social_vF-.pdf
- ¹⁰ Violencia física (35,4%), sexual (32,7%), psicológica con el (60%), económica - patrimonial (16,4%), y gineco-obstétrica (47,5%).
- ¹¹ https://www.ecuadorencifras.gob.ec/documentos/web-inec/Estadisticas_Sociales/Violencia_de_genero_2019/Boletin_Tecnico_ENVIGMU.pdf
- ¹² Protocolo de Comunicación y Atención de Casos de Violencia de Género e Intrafamiliar durante la Emergencia Sanitaria por Coronavirus COVID-19 (2020); Protocolo para la Atención a Víctimas de Violencia de Género bajo la Modalidad de Teletrabajo (2020), Norma técnica para la atención integral a mujeres víctimas de trata de personas en acogimiento institucional” y "lineamientos para el servicio de protección integral para la atención a mujeres víctimas de trata de personas y tráfico ilícito de migrantes". (2020); Protocolo para la articulación de los sistemas locales de protección de derechos de niños, niñas, adolescentes y personas adultas mayores en el marco de la emergencia sanitaria COVID-19 (2021).
- ¹³ En esta sección se incluyen avances y desafíos en la implementación de las recomendaciones del tercer ciclo desde el informe de medio término al EPU, hasta la actualidad. Cada recomendación se ha identificado con el número asignado en el Informe del Grupo de Trabajo sobre el EPU de fecha 10 julio 2017.
- ¹⁴ Durante los últimos años ha recibido las visitas del Relator Especial de Naciones Unidas sobre la promoción y protección del derecho a la libertad de opinión; Relatora Especial de las Naciones Unidas sobre la violencia contra la mujer, sus causas y consecuencias; Relator Especial de las

- Naciones Unidas sobre el derecho de toda persona al disfrute del más alto nivel posible de salud física y mental; y del Grupo de Trabajo de Expertos de Naciones Unidas sobre los Afrodescendientes.
- ¹⁵ <https://siderechos.cancilleria.gob.ec/app/web/inicio.do>
- ¹⁶ <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- ¹⁷ En 2020, el MSP desarrolló la campaña ESA ES para prevenir la violencia sexual y promover la salud sexual integral. En el mismo año, el CNIG creó la campaña Vivamos la Igualdad en conjunto con otros Consejos Nacionales y la SDH. El Ministerio de Cultura y Patrimonio lideró la campaña 16 Días de Activismo contra la Violencia de Género, y la Defensoría del Pueblo realizó una campaña para evitar el ciberacoso en niños, niñas y adolescentes, ofreciendo su portal de servicios como uno de los canales para la presentación de denuncias. En 2021, la SDH sensibilizó sobre la prevención y erradicación de la violencia contra las mujeres a través del diseño y desarrollo de varias herramientas e intervenciones digitales y/o presenciales, como: capacitación virtual de Prevención de la Violencia contra las Mujeres; curso de Contenidos Comunicacionales Libres de Violencia con Enfoque Comunicacional, Género y Derechos Humanos, dirigido a 400 comunicadores/as; capacitación virtual a 987 personas de los consejos cantonales de protección de derechos, juntas cantonales de protección de derechos y unidades de gestión internas de los GAD, con el tema Prevención de la Violencia contra las Mujeres; mesa de trabajo con 25 instituciones del Estado para las Jornadas Libres de Violencia; campañas digitales en redes sociales; campañas y capacitaciones en los Centros de Atención y Casas de Acogida. En 2022, se han desarrollado procesos de sensibilización, promoción y capacitación a servidores/as públicos/as de las Direcciones de Seguridad, Agentes Municipales y Cuerpos de Bomberos de los GAD. Se han incluido temas de género, roles y estereotipos, igualdad formal y material, violencia contra las mujeres en el ámbito laboral y rutas de denuncia.
- ¹⁸ <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- ¹⁹ <https://www.zonalegal.net/uploads/documento/14.59%20ECONOMIA%20VIOLETA%20POR%20UNA%20VIDA%20LIBRE%20DE%20VIOLENCIA%20PARA%20LAS%20MUJERES.pdf>
- ²⁰ Art. 178 de la Constitución.
- ²¹ El plan cuenta con siete módulos y un total de 600 horas de formación teórica y práctica cuyo contenido ha sido elaborado con apoyo de ONU Mujeres y UNFPA.
- ²² Durante diciembre 2021, se capacitaron 1.241 funcionarios judiciales sobre el uso de estas nuevas funcionalidades.
- ²³ <https://www.funcionjudicial.gob.ec/femicidiosec>
- ²⁴ <https://www.fiscalia.gob.ec/wp-content/uploads/2021/11/Protocolo-Nacional.pdf>
- ²⁵ Art. 5.5.
- ²⁶ Art. 45 del Reglamento General de la Ley Orgánica para Prevenir y Erradicar la Violencia contra las Mujeres.
- ²⁷ Directriz No. FGE-DDHPC-D-008-2020.
- ²⁸ Directriz No. FGE-DDHPC-D-003-2020.
- ²⁹ Memorando Nro. FGE-CGAJP-DCJEA-2020-03719-M, de 23 de noviembre de 2020.
- ³⁰ Esta herramienta fue construida, a través de la articulación entre el INEC, Consejo Nacional para la Igualdad de Género (CNIG), y Secretaría de Derechos Humanos (SDH) en el marco de la Comisión Especial Interinstitucional de Estadísticas de Género y Grupos Prioritarios. Disponible en <https://www.ecuadorencifras.gob.ec/violencia-de-genero/>
- ³¹ <https://onedrive.live.com/?authkey=%21AMVb3ka1N5hwh%5F0&cid=76F4C3AD47561FBF&id=76F4C3AD47561FBF%21467&parId=76F4C3AD47561FBF%21294&o=OneUp>
- ³² Tales como: mesa de construcción del RUV, mesas provinciales de justicia y género, mesas para seguimiento del Acuerdo Nacional 2030 – Por una vida libre de violencia –, mesa técnica de prevención y promoción de derechos, mesa técnicas sobre trata de personas, entre otras.
- ³³ Como la entrega de kits alimenticios y del bono de protección familiar por emergencia para un listado de 560 personas LGBTI+, principalmente población trans femenina en situación de pobreza.
- ³⁴ Art. 177.
- ³⁵ Art. 14.4.
- ³⁶ <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- ³⁷ Durante este período ha fortalecido las capacidades para la implementación de los convenios de Estocolmo y Minamata en 18 instituciones públicas, beneficiando a 174 servidores/as; ha promovido la migración de sistemas de ganadería convencional hacia sistemas sostenibles; ha activado el proyecto Apoyo para la Transición Hacia la Movilidad Eléctrica Baja en Carbono en Ecuador; ha adoptado medidas de adaptación al cambio climático a través del programa PROCAMBIO II ; ha aplicado sistemas de cultivos bajo cubierta en las zonas de amortiguamiento al Parque Nacional

- Podocarpus; ha creado huertos orgánicos en las comunidades a través de programas de educación ambiental; ha aprobado 12 proyectos de agua potable a nivel nacional; ha asignado recursos para la ejecución de sistemas de aguas potables a Juntas de Agua Comunitarias; ha planteado un proyecto para la construcción de una planta de tratamiento de aguas residuales en Morona Santiago; y ha trabajado en conjunto con otras instituciones para contrarrestar el cambio climático, por ejemplo creando la Mesa Técnica de Género y Cambio Climático.
- 38 <https://www.controlrecursosyenergia.gob.ec/acciones-de-intervencion-de-actividades-mineras-ilicidas-en-zaruma-se-realizan-de-forma-ininterrumpida/>
- 39 <https://www.gobiernoabierto.ec/wp-content/uploads/2019/10/Plan-de-Accio%CC%81n-de-Gobierno-Abierto-Ecuador-2019-2022-VReprogrmado-F-espan%CC%83ol.pdf?x88241>
- 40 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 41 Este plan se basa en los principios de libertad, democracia, Estado de Derecho, igualdad de oportunidades, solidaridad, sustentabilidad y prosperidad, en cumplimiento de lo que determina el Código Orgánico de Planificación y Finanzas Públicas. El plan está alineado con la Agenda 2030 y sus ODS y se compone de cinco Ejes Programáticos: económico, social, seguridad integral, transición ecológica e institucional. Traza 16 objetivos que responden a las prioridades nacionales, y plantea 55 políticas y 130 metas que buscan avanzar hacia la erradicación de la pobreza, la reactivación económica y la generación de empleo.
- 42 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 43 Objetivo 14. Fortalecer las capacidades del Estado con énfasis en la administración de justicia y eficiencia en los procesos de regulación y control, con independencia y autonomía.
- 44 <https://www.funcionjudicial.gob.ec/www/pdf/ley%20reformatoria%20al%20COFJ.pdf>
- 45 http://esacc.corteconstitucional.gob.ec/storage/api/v1/10_DWL_FL/e2NhcNldGE6J3RyYW1pdGUUnLCB1dWlkOicOGJiNmFhZCI1NmNmLTRmMDItOTQyZi1kMjc1YzZmM2U1NTUucGRmJ30=
- 46 En el caso concreto del error inexcusable la Corte ordenó que la autoridad judicial que lo declare deberá verificar los siguientes parámetros mínimos: i) que el acto u omisión judicial que se imputa como error inexcusable sea de aquellos errores judiciales sobre los cuales no se puede ofrecer motivo o argumentación válida para disculparlo; ii) que el acto u omisión judicial que se imputa como error inexcusable no se trate de una controversia derivada de diferencias legítimas e incluso polémicas, en la interpretación o aplicación de disposiciones jurídicas; iii) que el acto u omisión judicial que se imputa como error inexcusable cause un daño efectivo y de gravedad al justiciable, a terceros o a la administración de justicia.
- 47 <https://www.funcionjudicial.gob.ec/www/pdf/ley%20reformatoria%20al%20COFJ.pdf>
- 48 Las capacitaciones se realizan a través de un sistema educativo conformado por dos procesos. Primero, una formación en derechos humanos a los/as aspirantes a policías en la que se incluyen actividades extracurriculares en temas de derechos humanos, género y uso de la fuerza. También se capacita a todo el universo de las/os servidores policiales de manera anual, a través del *Programa de Capacitación Integral Continua* (PCIC).
- 49 **Art. 293.- Extralimitación en la ejecución de un acto de servicio.-** La o el servidor de las Fuerzas Armadas, Policía Nacional o seguridad penitenciaria que se extralimite en la ejecución de un acto del servicio, sin observar el uso progresivo o racional de la fuerza, en los casos que deba utilizarla y que como consecuencia de ello, produzca lesiones a una persona, será sancionado con pena privativa de libertad que corresponda, según las reglas de lesiones, con el incremento de un tercio de la pena. Si como consecuencia de la inobservancia del uso progresivo o racional de la fuerza se produce la muerte de una persona, será sancionado con pena privativa de libertad de diez a trece años.
- 50 El Eje Institucional del plan enfatiza la importancia de garantizar una administración de justicia eficiente y transparente sin discriminación, el fortalecimiento del sistema democrático, la lucha contra la corrupción y la consolidación de un estado eficiente que preste servicios públicos de calidad para la garantía de derechos.
- 51 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 52 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 53 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 54 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 55 Art. 76.
- 56 En lo que va del 2022 se encuentran en proceso de capacitación 640 funcionarios/as judiciales.
- 57 https://www.arcotel.gob.ec/wp-content/uploads/2019/04/Reformatoria_LOC.pdf

- 58 Actualmente se encuentra en informe para segundo debate. Disponible en
<https://www.asambleanacional.gob.ec/es/multimedios-legislativos/64742-proyecto-de-ley-organica-para-la>
- 59 https://www.asambleanacional.gob.ec/sites/default/files/private/asambleanacional/filesasambleanacionalnameuid-29/Leyes%202013-2017/1159-jcardenas/inf-2d-forme_sd_-_ley_libre_expresi%C3%B3n_%28comunicaci%C3%B3n%29_%281%29-signed-signed_firmado-signed-signed-signed.pdf
- 60 https://www.fielweb.com/App_Themes/InformacionInteres/Decreto_Ejecutivo_No_126_20210619170756_20210619171202_20210619171423_20210619171630_20210619171639_20210619171727_20210619171810_20210619171944_20210619171957_20210619172007.pdf
- 61 300.855 se registraron durante la pandemia.
- 62 <https://www.dpe.gob.ec/prevencion-contra-la-tortura-y-otros-tratos-o-penas-cruels-inhumanos-y-degradantes/>
- 63 https://atencionintegral.gob.ec/wp-content/uploads/2020/08/Reglamento-del-Sistema-de-Rehabilitacio%CC%81n-Social-SNAI-2020_compressed.pdf
- 64 Presidido por un delegado del Presidente de la República, y conformado por instituciones del gobierno central y la Defensoría del Pueblo.
- 65 Reglamento del Sistema Nacional de Rehabilitación Social, Art. 10.
- 66 https://www.derechoshumanos.gob.ec/wp-content/uploads/2022/02/18_02.-Politica-Publica-de-Rehabilitacion-Social_vF-.pdf
- 67 Tiene como finalidad disminuir de manera sostenible la desnutrición y/o malnutrición infantil que afecta a 1 de 4 menores de 5 años en el país; así como desarrollar mecanismos de prevención, identificación, y reducción de la prevalencia de la desnutrición crónica en la niñez menor a 24 meses de edad.
- 68 La Secretaría tiene como fin articular la construcción, implementación y monitoreo de estrategias y planes para prevenir y reducir la DCI.
- 69 También se han ofrecido servicios deportivos gratuitos como *Activo y Saludable Toda Una Vida*.
- 70 Campaña ESA ES.
- 71 Como parte de la *Campaña Todos ABC*
- 72 <https://educacion.gob.ec/datos-abiertos/>
- 73 Art. 2.1. <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 74 <https://educacion.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2021/05/Ley-Organica-Reformatoria-a-la-Ley-Organica-de-Educacion-Intercultural-Registro-Oficial.pdf>
- 75 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 76 Se planea construir redes de empleo, priorizando el acceso a grupos en situación de vulnerabilidad, con enfoque de plurinacionalidad e interculturalidad; y lograr una economía de mercado sostenible, creando las condiciones adecuadas para que el sector privado sea el responsable de la creación de oportunidades laborales.
- 77 09 diciembre 2020.
- 78 06 julio 2021.
- 79 19 octubre 2021.
- 80 27 agosto 2021.
- 81 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 82 Su ejecución anual en 2022 se enfoca en tres componentes: (i) generar capacidades técnicas, administrativas y de modelo de negocio que incluya incentivos para mujeres y población LGTBI+; (ii) establecer planes focalizados de sensibilización con contenidos de prevención de la violencia en cualquiera de sus formas hacia las mujeres, población LGTBI+ y niños, niñas y adolescentes; y (iii) abordar las condiciones de vida de estas poblaciones.
- 83 Ministerio de Inclusión Económica y Social, Ministerio de Educación, Ministerio de Salud Pública, DINAPEN, y Registro Civil, Cedulación e Identificación.
- 84 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 85 6 julio 2021.
- 86 3 mayo 2021.
- 87 28 febrero 2020.
- 88 <https://www.planificacion.gob.ec/wp-content/uploads/2021/09/Plan-de-Creacio%CC%81n-de-Oportunidades-2021-2025-Aprobado.pdf>
- 89 El Art. 6 de la Ley Orgánica de los Consejos Nacionales para la Igualdad prevé la existencia de cinco

Consejos: de género, intergeneracional, de pueblos y nacionalidades, de discapacidades y de movilidad humana.

- 90 <https://portal.corteconstitucional.gob.ec/FichaRelatoria.aspx?numdocumento=184-18-SEP-CC#:~:text=%C2%B0%201692%2D12%2DEP%2C,de%20haber%20nacido%20en%20Ecuador.>
- 91 <https://portal.corteconstitucional.gob.ec/FichaRelatoria.aspx?numdocumento=2185-19-JP/21>
- 92 Para garantizar la inscripción es suficiente el certificado de nacido vivo y cualquier documento que demuestre la identidad de los progenitores.
- 93 http://ppless.asambleanacional.gob.ec/alfresco/d/d/workspace/SpacesStore/ae1233b6-2e30-4c22-a555-071c400a29d9/informe_aprobado_para_segundo_debate_del_proyecto_de_ley_de_copinna.-signed.pdf
- 94 178 jueces, 172 ayudantes judiciales, 108 psicólogos peritos, 64 fiscales y 118 defensores públicos.
- 95 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 96 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 97 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 98 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 99 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 100 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/estadisticas-de-discapacidad/>
- 101 Además, ha creado lineamientos como el Proyecto de Fortalecimiento de la Atención Integral, Detección, Prevención, Rehabilitación y Habilitación de Personas con Discapacidad; Manual de Calificación y Recalificación de Discapacidades; y Manual Integral en Salud Sexual y Reproductiva para Personas con Discapacidad.
- 102 <http://www.discapacidadesecuador.org/sil/index.php?btnpagina=pagina-publico-servicios>
- 103 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2022/04/Informe-Rendicion-de-Cuentas-CONADIS-2021.pdf>
- 104 <https://www.consejodiscapacidades.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2022/04/Informe-Rendicion-de-Cuentas-CONADIS-2021.pdf>
- 105 El Proyecto se basa en la implementación de cuatro componentes: (i) fortalecimiento de la gobernanza y planificación de inversiones locales; (ii) desarrollo de subproyectos territoriales que contribuyan a la generación de ingresos, soberanía alimentaria, mejoramiento de los medios de vida e inclusión financiera; (iii) promoción de un rango más amplio y una mayor calidad de oportunidades de desarrollo profesional y empleo; y (iv) gestión, comunicación y monitoreo.
- 106 https://www.secretariapueblosynacionalidades.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2021/12/Decreto_Ejecutivo_N._29_20210424203023_20210424203031.pdf
- 107 Tiene entre sus funciones coordinar la construcción y ejecución de políticas, planes, programas y proyectos a favor de los pueblos y nacionalidades del Ecuador.
- 108 Se creó el *Instructivo para el Acercamiento, Coordinación y Cooperación Policial con las Comunas, Comunidades, Pueblos y Nacionalidades del Ecuador*.
- 109 La OTCA, ha desarrollado un trabajo significativo con pueblos indígenas en dos fases: Primera fase (2011-2014) en la “Elaboración de una Agenda Regional de Protección de los Pueblos Indígenas y en Contacto Inicial”, y Segunda fase (2016-2019) en “Pueblos Indígenas en las regiones de frontera, con enfoque en el manejo de recursos naturales y el conocimiento tradicional y la salud en las regiones de frontera”.
- 110 Este Proyecto se basa en tres componentes: (i) diagnóstico sobre la situación de la salud y cómo enfrentar la COVID-19 en regiones de fronteras amazónicas, (ii) fortalecimiento de la capacidad de respuesta articulada de los servicios de salud, y (iii) fortalecimiento de los mecanismos indígenas de alerta temprana. Como parte de este proyecto, se destaca el proceso de vacunación intercultural contra la COVID-19 en poblaciones indígenas en aislamiento voluntario (PIAV).
- 111 Para este fin la Secretaría de Derechos Humanos suscribió una *Nota Reversal de Cooperación con el Fondo Ecuatoriano Populorum Progressi*.
- 112 Entre ellas se destacan: (i) la creación de una política pública – con dotación de normatividad, institucionalidad, recursos presupuestarios, veeduría y justiciabilidad – encaminada a garantizar la realización de consultas prelegislativas, el establecimiento de diálogos en los niveles necesarios y la formalización de negociaciones y acuerdos firmes en torno a asuntos que incidan sobre la definición y ejercicio de los derechos de los pueblos y nacionalidades; (ii) el fomento de prácticas de democracia comunitaria; (iii) la formulación de un mecanismo culturalmente pertinente, con fuerza legal vinculante para la realización de procedimientos de consulta ajustados a la Constitución y a las normas internacionales para asegurar el derecho al consentimiento previo, libre e informado en los casos que afectan la integridad territorial de los pueblos y nacionalidades, lo mismo que para las consultas ambiental y prelegislativa, (tal como lo han determinado reiteradamente varias sentencias de la Corte Constitucional; y (iv) la creación de protocolos de intervención para la realización de consultas prelegislativas sobre la adopción, codificación, reforma o derogación de leyes que incidan sobre la definición y ejercicio de los derechos de los pueblos y nacionalidades establecidos en la Constitución.

- 113 <https://www.asambleanacional.gob.ec/es/leyes-aprobadas?leyes-aprobadas=All&title=movilidad&fecha=>
- 114 Art. 91.A.
- 115 Art. 98.
- 116 Se recibieron y tramitaron 8.873 registros de solicitantes, 9.425 renovaciones de visas humanitarias y de protección, 991 impugnaciones, 83 casos de reunificación, 199 requerimientos de expedientes, 99 desistimientos y renunciaciones, 521 rectificaciones y actualización de datos, 18.246 asesoramientos redireccionados. También se adoptó un plan de contingencia para dar respuesta a las solicitudes de refugio y creciente demanda de servicios de ciudadanos/as venezolanos/as, generando 32.748 resoluciones entre 2018 y 2021.
- 117 Exoneración de multas por infracciones migratorias.
- 118 (i) regularización extraordinaria de venezolanos que ingresaron por puntos regulares; (ii) regularización extraordinaria de ciudadanos de otras nacionalidades que ingresaron por puntos regulares; y (iii) regularización extraordinaria de ciudadanos venezolanos que ingresaron por puntos irregulares.
- 119 Los servicios que brinda incluyen la presentación de la solicitud de reconocimiento de la condición de refugiado o apátrida, la asistencia letrada durante la entrevista y el patrocinio en el proceso de impugnación de decisiones que rechacen la solicitud. Adicionalmente, asesora y patrocina casos sobre inadmisión al territorio, regularización de permanencia, deportación e impugnación de sanciones administrativas migratorias.
- 120 https://www.igualdad.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2022/04/ANIL_2021-2025-signed.pdf
- 121 Conformada por la Secretaría de Derechos Humanos, la Defensoría del Pueblo, la Fiscalía General del Estado, el Consejo de la Judicatura, el Ministerio de Gobierno, el Consejo Nacional para la Igualdad de Género, el Consejo Nacional para la Igualdad de Pueblos y Nacionalidades y la Defensoría Pública.
- 122 Art. 9.
- 123 <http://www.trataytrafico.gob.ec/comite>
- 124 Art. 91, inciso primero.
- 125 <http://www.trataytrafico.gob.ec/assets/archivos/planes/PLAN%20DE%20ACCIC3%93N%20CONTRA%20LA%20TRATA%20DE%20PERSONAS.pdf>
- 126 El plan propone líneas de acción en distintos niveles: individual, familiar, comunitario y de país, y fomenta acciones concretas mediante el trabajo articulado de las diversas entidades estatales.
- 127 Se han elaborado insumos como: Guía para el Abordaje del Delito de Trata de Personas Dirigido a Comunicadores y Periodistas, que incluyó seis talleres de socialización con 138 comunicadores del sector público y privado a nivel nacional; Guía Operativa para Identificar, Adquirir, Custodiar, Procesar y Utilizar Posibles Indicios o Elementos Probatorios en un Caso de Trata de Personas; Manual para la Coordinación Interinstitucional para Protección de Víctimas de Trata de Personas y Tráfico de Migrantes; Manual del Proceso de Registro para la Identificación de Víctimas y Seguimiento a las Actividades Interinstitucionales Ejecutadas para Combatir la Trata de Personas y Tráfico Ilícito de Migrantes; Norma Técnica para la Atención Integral a Mujeres Víctimas de Trata de Personas en Acogimiento Institucional y Lineamientos para el Servicio de Protección Integral para la Atención a Mujeres Víctimas de Trata de Personas y Tráfico Ilícito de Migrantes; Norma Técnica para Unidades de Acogimiento Institucional para Niñas, Niños y Adolescentes, Víctimas de Trata de Personas; y Cuadernillo Prevengamos la Migración Riesgosa.
- 128 <http://www.trataytrafico.gob.ec/campa%3%B1aTrata>
- 129 <http://www.trataytrafico.gob.ec/campa%3%B1aTrafico>
- 130 En 2021, se organizó el taller *Conocer para Responder*, dirigido a 200 funcionarios/as del Ministerio de Trabajo. El Consejo de la Judicatura también ha capacitado sobre la trata como forma extrema de violencia a 973 jueces, fiscales y defensores en 2019, y 1.947 secretarios y ayudantes judiciales en 2020.
- 131 A la fecha, se han celebrado siete sesiones, la última en octubre de 2021.
- 132 Celebrada en Ginebra entre febrero y marzo de 2021.
- 133 Se logró un amplio respaldo de países de la Comunidad Internacional, alcanzando más de 135 co-auspicios.
- 134 <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/074/22/PDF/G2107422.pdf?OpenElement>
- 135 En el marco de la implementación del Proyecto CERALC con el apoyo de ACNUDH, la Organización para la Cooperación y el Desarrollo Económicos (OCDE) y la OIT.